



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة : علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح قرض لدى بنك

دراسة حالة: الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ:

-رحيم إبراهيم

إعداد الطلبة:

- نوال بدرون

- وفاء بوحقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا
نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا
الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ، يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ
وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ، إِلَّا بِمَا شَاءَ
وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا
وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ...»

صدق الله العظيم

البقرة: الآية 200 .

شكر وعرفان

أولاً نشكر الله العليّ القدير أن منحنا القوة على انجاز هذا البحث
و العمل المتواضع .

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ الكريم:
رحيم إبراهيم الذي أشرفه علينا و قدم لنا كل العون خلال
انجازنا للمذكرة و لم يبخل علينا بأي جهد أو نصح أو توجيهات.
كما نتوجه بالشكر و الامتنان إلى كل عمال وكالة الصندوق
الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك بميلة، خاصة المؤطر بن
الشيخ بدر الدين الذي تابع عملنا و أشرفه عليه، و كذلك
مدير الوكالة بو الطمين ندير

و لا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية و
التجارية وعلوم التسيير، و إلى كل من قدم لنا يد المساعدة و لو
بكلمة طيبة أو تشجيع لإتمام هذه المذكرة من أجل نيل شهادة
الليسانس في المالية فرع علوم التسيير

إهداء

إلى من قال الله فيهما بعد بسم الله الرحمن الرحيم: « و قضى
ربك ألا

تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسان»

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها و الإشارة بفضلها أُمِّي
الغالية أطال الله في عمرك

إلى من أثار لي الدرب و سهل لي سبل العلم والمعرفة و حرص
علي منذ صغري، أُمِّي الغالية أطال الله في عمره

إلى من هن سندي ومن لا تحلو الحياة إلا بهن أخواتي.. إلى
أخي العزيز سامي

إلى رفيقة الدرب التي تقاسمت معي مشقة هذا العمل وفاء،
إلى من ربطتني بهم صلة الأخوة والصداقة وأخص بالذكر
صديقتي نور الهدى

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد بالأخص
فارس وعلي

إلى كل من حملهم قلبي و لم تحملهم ورقتي اهدي هذا العمل

نوال



« و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا »
أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما في هذا الوجود، إلى من حملتني كرها و
وضعتني كرها،

إلى من سهرت و تعبت لراحتي، إلى من فرحت لفرحي و حزنت لحزني.
إلى روح أُمي الطاهرة رحمها الله.

إلى من أنار لي درب الحياة و كان السبب في وصولي إلى ما وصلت إليه، إلى من
ضحى و كافح لأجلي، إلى من علمني أن الصبر على الأشياء سبيل الظفر بها، إلى
أبي العزيز.

إلى كل الإخوة "محمد، عبد الرزاق وزوجته جهيدة" إلى اخواتي كل من هدى فائزة
خاصة اختي وداد التي كانت سندي ومازلت، إلى الكتكوة نورهان، فطيمة الزهراء
إلى كل الأهل و الأقارب .

إلى كل من تقاسم معي العمل

إلى كل الأصدقاء نورالهدى، نوال ..

و اخص بالذكر رفيق العمر خطيبي شعيب

و إلى كل من نسيت نكرهم .

لكم مني جزيل الشكر



وفاء بو حقة



قائمة المحتويات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	الفهرس	
2	شكر وعرافان	
3	الاهداءات	
4	فهرس المحتويات	
5	قائمة الاشكال	
6	قائمة الجداول	
7	قائمة الملاحق	
8	مقدمة عامة	أ-ج
9	□□□□□□□□ : مفاهيم عامة حول البنوك التجارية و القروض	29-02
10	تمهيد	02
11	□□□□□□□□□□ : مفاهيم حول البنوك التجارية وتطورها	03
12	المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وأنواعها	03
13	□□□□□□□□□□ : وظائف البنوك التجارية	08
14	□□□□□□□□□□ : موارد البنوك التجارية واستخداماتها	10
15	□□□□□□□□□□ : مفاهيم عامة حول القروض	16
16	□□□□□□□□□□ : مفهوم القروض وأنواعها	16
17	□□□□□□□□□□ : □□□□□□□□□□	19
18	المطلب الثالث: أهمية القروض	21
19	□□□□□□□□□□ : عملية منح القروض	22
20	المطلب الأول: سياسات الإقراض	22
21	المطلب الثاني: إجراءات منح القروض	23
22	المطلب الثالث: مخاطر القروض وطرق الوقاية منها	25
23	خاتمة الفصل	29
24	الفصل الثاني: التحليل المالي و دراسة القوائم المالية	
25	تمهيد	31
26	المبحث الأول: مفاهيم حول التحليل المالي	32

32	المطلب الأول: التحليل المالي، النشأة، المفهوم والأهمية	27
37	المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي وأهدافه	28
43	المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي، استعمالاته والأطراف المهمة به	29
49	المبحث الثاني: الميزانية المالية وتحليلها بواسطة التوازنات المالية	30
49	المطلب الأول: الميزانية المالية	31
53	المطلب الثاني: التحليل بواسطة رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة	32
59	المبحث الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب وجدول حسابات النتائج	33
59	المطلب الأول: النسب المالية	34
71	المطلب الثاني: استخدام النسب في تحليل الأداء	35
73	المطلب الثالث: جدول حساب النتائج	36
78	خاتمة الفصل	37
	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية بالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك-ميلة	38
81	المبحث الأول: لمحة عن مكان التبرص	39
81	المطلب الأول: نبذة تاريخية للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط تعريفه	40
83	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة والخدمات التي تقدمها	41
86	المبحث الثاني: دراسة حالة لقرض استثماري	42
86	المطلب الأول: عرض الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها البياني	43
95	المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية	44
102	خاتمة الفصل	45
104	خاتمة عامة	46
108	قائمة المراجع	47
	الملخص	48
	الملاحق	49

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم بنود ميزانية البنك التجاري	15
02	الفروق الجوهرية بين القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل	18
03	كتل الميزانية المالية	50
04	جدول اعادة ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية	53-52
05	نسب فرضية لمؤسسة مقارنة بالنشاط القطاعي	73
06	حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظائف	76
07	الميزانية المالية للسنة الأولى	88-87
08	الميزانية المالية للسنة الثانية	90-89
09	الميزانية المالية للسنة الثالثة	92-91
10	الميزانية المالية المختصرة للسنة الأولى	93
11	الميزانية المالية المختصرة للسنة الثانية	93
12	الميزانية المالية المختصرة للسنة الثالثة	94
13	تغيرات رأس المال العامل الصافي	96
14	تغيرات رأس المال العامل الخاص	96
15	تغيرات رأس المال العامل الخارجي	97
16	تغيرات احتياجات رأس المال العامل	97
17	تغيرات الخزينة	97
18	تغيرات التمويل الذاتي	98
19	نسبة التمويل الدائم	99
20	نسبة التمويل الذاتي	99
21	الاستقلالية المالية	99
22	قابلية السداد	100
23	رأس المال الخاص	101

2- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الميزانية المالية	51
02	حساب احتياجات رأس المال العامل	56
03	التوازن المالي للميزانية الوظيفية	58
04	حساب النتائج	75
05	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للسنة الأولى	94
06	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للسنة الثانية	94
07	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة للسنة الثالثة	95

مقدمة عامة:

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة وجوهرها في كل بلد بحيث يهدف إلى التطوير والتجديد، كما أن له أثر كبير في القضاء على الندرة والبحث على عوامل تنظيمية جديدة في الحياة الاقتصادية. مما أدى إلى ظهور مؤسسات بمختلف أنواعها ومن بين هذه المؤسسات "البنوك" والتي تعتبر من أهم المؤسسات التي تنشط في الاقتصاد والتي تلعب دور الوسيط المالي بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين حيث تتمثل وظيفته الأساسية في تقديم القروض وحفظ الودائع.

عندما يتخذ قرار منح القرض يستعمل البنك وسيلة جوهرية وهي التحليل المالي، هذا الأخير الذي يعتبر من أهم الموضوعات بالغة الأهمية في حقل المنشآت المالية والمحاسبة الاقتصادية، بحيث يمكنها من تقديم عموم قراراتها المالية لمعرفة نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والخارجية.

فأهمية التحليل المالي تتزايد يوماً بعد يوم مما جعل إدارات المنشآت بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات.

التحليل المالي بمفهومه البسيط هو عملية مستمرة لمعالجة وتشغيل البيانات المتوفرة من المشروعات الاقتصادية باعتباره الوسيلة الأنسب لتحديد نقاط القوة والضعف ومن ثم البحث عما يوجد بين عناصر البيانات في علاقة يتم صياغتها في مؤشرات كمية تساعد في تسيير الأحداث لأنشطة المشروع، والتي يتم من خلالها بناء معلومات وتوصيات تكون عوناً في ترشيد مستخدميها في قراراتهم بذلك المشروع، والتحليل المالي بمدلوله الحقيقي يساعد في التنبؤ باتجاهات مستقبلية وكذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب.

هل يمكن للبنك أن يقدم على منح القروض دون اللجوء إلى التحليل المالي؟

ومن خلال كل هذا ارتأينا إلى إدراج التساؤلات التالية:

- 1- هل تعتبر البنوك التجارية الملجأ الأمثل للحصول على القرض؟
- 2- هل تتضمن عملية منح القروض مخاطر معينة وهناك طرق للوقاية منها؟
- 3- هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية في منح القروض من طرف البنك؟

4- هل بواسطة التحليل المالي يمكن لنا معرفة الاختلالات والتوازنات المالي وكذا مرد ودية المشروع؟

ولكشف الغموض حول هذه التساؤلات نفرض ما يلي:

- التحليل المالي هو عملية جوهرية في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنوك التجارية.
- التحليل المالي وسيلة لمراقبة الأموال المستثمرة ولقياس مردودية المشاريع.
- استعمال البنوك التجارية لأدوات التحليل المالي بشكل جيد يضمن لها تحقيق أهدافها المسطرة.
- التحليل المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة كما أن له دور كبير في تحقيق المردودية وتحسين السيولة.

أسباب اختيار الموضوع:

- طبيعة التخصص الذي ندرسه يتلاءم مع الموضوع.
- كون التحليل المالي أداة هامة تعتمد عليها البنوك التجارية في منح القروض.
- علاقة الاستثمار بالبنوك علاقة وطيدة، فبدون الأموال لا وجود للاستثمار ولا للتطور ولا عمل ولا ربح، وبالتالي لا تنمية بدون استثمار، فوجود الأموال يمكن من استمرارية الحياة وتطورها خاصة من الناحية الاقتصادية.
- الرغبة الشخصية في معرفة أهم أدوات التحليل المستعملة من طرف البنوك التجارية في ممارسة أعمالها.

الأهداف المسطرة من خلال هذه المذكرة:

- إظهار مدى أهمية المجال للبنوك التجارية.
- إعطاء مفهوم واسع للتحليل المالي ومدى فعاليته في اتخاذ قرار منح القرض.
- تسليط الضوء على كل ما يحيط بالبنوك التجارية وكيفية تسييرها للقروض.
- إظهار الجانب التطبيقي حول هذا الموضوع.

صعوبات البحث:

- صعوبة إيجاد مكان دراسة الحالة.

المنهج المتبع:

من أجل الإلمام بالموضوع بكل جوانبه وللإجابة عن إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة وغيرها اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي .

تقسيمات البحث:

بغية التحكم بالموضوع والفهم أكثر قسمنا دراستنا إلى ثلاثة فصول نتناول في الفصل الأول البنوك التجارية والقروض في ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول مفاهيم حول البنوك التجارية وتطورها أما المبحث الثاني فيتمثل في مفاهيم عامة حول القروض، تعرضنا في المبحث الثالث إلى عملية منح القروض.

بينما الفصل الثاني تناولنا فيه التحليل المالي ودراسة القوائم المالية الذي يشمل ثلاث مباحث، في المبحث الأول مفاهيم حول التحليل المالي وفي المبحث الثاني تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية، وفي المبحث الثالث والأخير تحليل الميزانية بواسطة النسب وجدول حسابات النتائج.

و أخيرا في الفصل الثالث قمنا بدراسة حالة تطبيقية لمنح قرض استثماري لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط -بنك وكالة ميله.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول البنوك التجارية
والقروض

تمهيد:

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، والذين يحتاجون لهذه الأموال، ويعد البنك التجاري أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد وهذا بفضل الخصائص التي سندرسها في هذا الفصل والتي ينفرد بها عن المؤسسات المالية الأخرى، وأيضا وظائف البنوك التجارية التقليدية والحديثة، أما المبحث الثاني فسننتظر فيه إلى القروض من تعريف وأهمية بالإضافة إلى سياسات وإجراءات منحها.

في الأخير سنتناول مخاطر منح القروض وطرق الوقاية منها.

المبحث الأول: مفاهيم حول البنوك التجارية وتطورها

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وأنواعها

أولاً: نشأة البنوك التجارية

إن البدايات الأولى للعمليات البنكية ترتقي إلى عهد بابل العراق القديم، بلاد ما بين النهرين في الألف الرابعة قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات وحفظ الودائع ومنح القروض.

فالشكل الأول والمبدئي للبنوك هو الصيرفي أو الصراف الذي كان يتعامل ويتاجر في النقود ببيعاً وشراءً للعملات مقابل العملة الوطنية، ويحتفظ بما يزيد منها عن المعاملات حيث كان سابقاً يتعامل بالنقود المعدنية ومع تزايد عملية الحفظ (الإيداع) أصبح الفائض وديعة لدى الصراف، والصراف يعطي أصحاب هذه الودائع وصلات (إيصالات) تثبت ذلك.⁽¹⁾

ثم تطور الفن المصرفي، ودخل مرحلة جديدة، عندما تواضع الأفراد على قبول تعهد أو التزام المصارف بديلاً عن النقود المتداولة، في الوفاء بالديون، سواء كان ذلك في صورة إيصالات الإيداع، التي يقابلها النقود الورقية أو في صورة أوامر الصرف يحررها المودعون لدائنيهم على المصارف، يقابلها الشيك، في كلتا الحالتين تستطيع المصارف أن تستبدل التعهد بالدفع لتحل مكان النقود وهي تعد عملاءها بالقرض، مما يترتب عليها زيادة طاقتها على الإقراض، ومن ثم زيادة أرباحها.⁽²⁾

وفي عام 1609 م انشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية.⁽³⁾

استمر عمل البنوك في ظل مبدأ التخصص لفترة طويلة حتى أن الفروق الأساسية بينها أصبحت في تخصص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية تكون أكثر تلاؤماً مع أنواع محددة من الموارد، ثم ظهرت تقسيمات للبنوك المتخصصة والتي تسمى باسم القطاع الذي تتخصص في تمويله كالبنوك الزراعية والصناعية والعقارية.⁽⁴⁾

(1)- محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص75.

(2)- احمد زهير شامية، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص250.

(3)- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص63.

(4) - إيدار ليندة، بهلول سهام، تقنيات وإجراءات منح القروض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، البويرة،

2009، ص3-4.

وبتغير الظروف الاقتصادية وتحديد الخدمات البنكية والمالية وخاصة بعد جولة لأروغواي وتشكيل المنظمة العالمية للتجارة سنة 1994 ظهر اتجاه نحو البنوك الشاملة التي تجمع بين الوظائف التقليدية في منظومة بنكية واحدة.⁽¹⁾

وتبدو أهمية هذا التطور في البنوك، إلى زيادة موارد البنوك، كما سمح لها من خلق الودائع، بما تزاوله من عمليات الإقراض والاستثمار.

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

يقصد بالمصرف منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال، لغرض إقراضها للغير وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية قد تكون أسهم أو سندات.⁽²⁾

ويعرف أيضا بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين.

أما البنوك التجارية فتعرف بأنها تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع من الأفراد عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية ومالية وتجارية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

يتبين من هذا التعريف أن البنوك التجارية:

مؤسسات مالية: لأنها تتعامل في الأموال أخذا وعطاء، إقراضا واقتراضا، استئجارا وإيجارا.

مؤسسات وسيطة: لأنها تقوم بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين، أي أنها تقوم بإيصال النقود من وحدات الادخار إلى وحدات الاستثمار.

فوظيفة الوساطة المالية للبنوك التجارية تحقق المزايا التالية⁽³⁾:

(1) - المرجع السابق، ص 4.

(2) - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008، ص 25.

(3) - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ص 13-14.

- تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد ونستخدمها في عمليات الإقراض والتمويل المشروعات.
- تحقيق منفعة اقتصادية وفائدة مباشرة للمدخرين والمستثمرين.
- تساعد على تقليل المخاطر التي يتعرض لها المدخرون نتيجة إقراض أموالهم للمستثمر النهائي حيث تكون المخاطر كبيرة إذا تخلف المستثمر عن سداد الدين.⁽¹⁾

ثالثاً: أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك التجارية من حيث ممارستها لأعمالها إلى:

1- البنوك التجارية:

البنك التجاري هو بنك عام النشاط وغير متخصص، حيث يتلقى الودائع ويمنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات المختلفة في النشاط الاقتصادي والتجاري، ويقوم نشاط البنك أساساً على التمويل قصير الأجل. وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال، إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف التقليدية، بل تقوم بعدد الأنشطة التي تدر عليها عوائد كبيرة، سوف نتطرق إلى هذه الوظائف بالتفصيل لاحقاً.

وتنقسم البنوك التجارية بدورها إلى:

أ. البنوك التجارية ذات الفرع: تتم العملية المصرفية من خلال فروع في مكان واحد أو أكثر من مكان، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيس للبنك، حيث تقوم الفروع بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي وغيرها من العمليات المصرفية.

ب. البنوك التجارية ذات الوحدة الواحدة: تتم الخدمات المصرفية في مثل هذه البنوك من خلال بنك موجود في مكان واحد، ويعتبر هذا النوع شائعاً في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العرف والقانون والقدرة على مقابلة حاجات العملاء.

2- البنوك الاستثمارية:

هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من خلال طرح السندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الأجل عادة، تنتشر هذه البنوك في الدول المتقدمة خاصة الو.م.أ، وإنجلترا.

(1) - محمود حسين الوادي وآخرون، النقود و المصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 105-106.

- من حيث مصادر الأموال: البنوك التجارية تعتمد بشكل أساسي على الودائع الجارية والادخارية، والاعتماد الضئيل على الأموال المملوكة في حين تعتمد البنوك المتخصصة على رؤوس أموالها وعلى الاقتراض من الغير.
- من حيث أوجه الاستخدامات: البنوك التجارية غالباً ما تمنح قروض قصيرة الأجل إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، ويشكل أساسي على القطاعات التجارية في حين تركز البنوك المتخصصة فعاليتها على قطاعات اقتصادية محددة وغالباً لا تعتمد التنويع في هذا المجال.
- من حيث الهدف: البنوك التجارية تهدف أساساً إلى تعظيم أرباحها واعتماد الموازنة الدقيقة بين السيولة والربحية، في حين تركز البنوك المتخصصة على تحقيق وتيرة متصاعدة من العمليات التنموية ضمن الإطار التي تنشط فيه.⁽¹⁾

البنوك التجارية والبنك المركزي:

هناك أوجه اختلاف أساسية بين البنوك المركزية والبنوك التجارية نذكرها فيما يلي:

- لا يتعامل البنك المركزي مع عامة الأفراد كما هو الحال في المصارف التجارية، إنما يهتم بتنظيم ورقابة عمليات هذه البنوك وبالتالي فإنه لا يتمكن من القيام بوظائف البنوك التجارية.
- البنك المركزي عادة ما يكون مجبراً على عدم منافسة البنوك التجارية، وذلك لأن منافسته لها إنما تعني المنافسة على مقدار الأرصد التي يجب أن يحتفظ بها البنك لديه وفق القانون، وكذلك المنافسة على مقدار ما يصدره من أوراق نقدية قانونية وبذلك فإنه عند منافستها سيكون قد خرج من وظيفته كبنك البنوك، وعن وظيفته الخاصة باعتباره الملجأ الأخير لإقراض البنوك التجارية.
- البنك المركزي له علاقة خاصة مع جهات البنوك التجارية في الدولة، فله السلطة القانونية وله أسلحة بواسطتها يستطيع أن يجعل البنوك التجارية تنفذ السياسة النقدية التي يرغبها.
- البنك المركزي هو أحد أجهزة الدولة وعليه يعتمد سياسة تتفق مع قرارات الحكومة فهو يعمل كبنك الحكومة، يقبل الودائع لحسابها ويقوم بإقراضها، بينما البنوك التجارية فتقوم بالوظيفة لعامة الأفراد عن طريق قبول الودائع ومنحهم القروض.
- يقوم البنك المركزي بوظيفة بنك البنوك، فالبنوك التجارية تحتفظ باحتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي وهو الذي يقدم العون والمساعدة في إقراضها عندما تنخفض لديها مستويات السيولة عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية، كما أنه يقوم بوظيفة المقاصة وذلك فيما يسمى بغرفة المقاصة، وهذه الوظيفة لا يقوم بها أي بنك تجاري.

(1) - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك و المصارف مدخل كمي و استراتيجي معاصر، ص14.

- يحتفظ البنك المركزي باحتياطي الدولة من العملات الأجنبية وقد يستخدم هذا الاحتياطي في العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، هذا وإن كانت البنوك التجارية تتعامل بالعملات الأجنبية إلا أنها ليست من مسؤوليتها الاحتفاظ بالاحتياطي من هذه العملات ولا تعمل على استقرار سعر الصرف.⁽¹⁾

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية:

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، خاصة بعد ظهور مفهوم الصيرفة الشاملة حيث تعمل هذه البنوك على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعياً نحو خلق مركز استراتيجي متميز ورضا ولاء للزبائن. وعموماً تقسم وظائف البنوك التجارية إلى قسمين وظائف تقليدية قديمة ووظائف حديثة، نذكرها كما يلي:

أولاً: الوظائف التقليدية:

- Σ قبول الودائع بمختلف أنواعها، حيث تتألف الودائع من:
- أ. ودائع الأجل: وديعة تودع لدى بنك تجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها.
 - ب. ودائع تحت الطلب: (الحساب الجاري)، تودع لدى البنك دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للبنك ولا يدفع البنك فوائد على هذا النوع من الودائع.
 - ت. ودائع تحت إشعار: هي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة زمنية متفق عليها.⁽²⁾

Σ توظيف موارد البنك التجاري على شكل قروض ممنوحة للعملاء أو استثمارات متعددة.

ثانياً: الوظائف الحديثة:

من أبرز الوظائف الحديثة للبنوك التجارية نذكر:

- تقديم خدمات استشارية للعملاء فيما يتعلق بأعمالهم ومشاريعهم التنموية لنيل ثقة المصارف.
- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع السكنية.
- تحصيل الأوراق التجارية.

(1) - المرجع السابق، ص 43-44.

(2) - انس بكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، طبعة 2010، ص 112-113.

- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.
- تحويل العملة للخارج.
- إصدار الشيكات السياحية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- خدمة البطاقات الائتمانية.
- خدمات الكمبيوتر الحديثة.
- شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إدارة أعمال وممتلكات العملاء.
- تحصيل فواتير الكهرباء والهاتف والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية ويقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.
- المساهمة في خطط التنمية.

هذا ويلاحظ أن البنوك التجارية ازدادت أهميتها في محاور هي:

1. دورها الفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.
2. خروجها عن النشاط التقليدي وقيامها بادوار ومهام جديدة.
3. دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق فروعها.⁽¹⁾

المزايا التي تحققها البنوك التجارية من تقديم الخدمات الحديثة:

إن تقديم هذه الأنواع الجديدة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة، لأنها تعود على المصرف بمزايا وفوائد مما يؤدي إلى توظيفات المصرف ومنها ما يؤدي إلى زيادة موارده. وأهم هذه المزايا ما يلي:

• الدعاية والإعلان المصرفي:

يعتمد المصرف في تقديمه لهذه الخدمات على قاعدة عريضة من المتعاملين معه ولا شك في أن تداول اسم المصرف بين عدد كبير من الناس سواء أكانوا متعاملين معه أو غير متعاملين يحمل إعلاناً غير مباشر عن البنك خاصة إذا ما ارتبط هذا الاسم بتقديم خدمة نافعة وكثيراً ما تكون النتيجة جذب متعاملين جدد يرغبون في الانتفاع بهذه الخدمات.

(1) - زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة 2006، ص 16-17.

Σ زيادة موارد المصرف:

إن احتفاظ المتعاملين بأموالهم في البنك معناه ثقتهم فيه واعتمادهم عليه في تلبية احتياجاتهم المالية عند نشوئها، وزيادة عدد المتعاملين في المصرف يؤدي إلى زيادة موارد المصرف لذا يجب ممارسة جميع الوسائل التي يشعر الأفراد بأن البنك إنما وجد لخدمهم لا ليسلبهم أموالهم أو يمتص نتائج أعمالهم وجهودهم عن طريق الفوائد والعمولات، ومتى نجح هذا البنك في إيصال هذه الرسالة بشكل عملي تزداد موارده وبالتالي أرباحه عن طريق زيادة عدد المتعاملين المقتنعين بجودة الخدمات المقدمة لهم.

● **زيادة توظيفات المصرف:**

هناك أنواع من الخدمات المصرفية قد تتطلب على قرض يمنحه المصرف للمتعاملين معه مقترنا بالخدمة ذاتها ويكون قصير الأجل ينتهي بانتهاء الخدمة أو بعدها بوقت قصير مما يمثل عنصر بين وقت استحقاق الدفع وبين وقت توفر الأموال لدى المتعاملين ومن أمثلة ذلك: دفع ثمن الكهرباء، اشتراك التلفون بالنيابة عنه، فإذا صدف أن استحققت هذه الاشتراكات في منتصف الشهر فإن البنك يقوم بدفعها ويمنح للمتعامل ائتمان قصير الأجل إلى نهاية الشهر حيث تتوفر السيولة لديهم وهذا يؤدي إلى زيادة توظيفات أموال البنك.

من كل ما سبق يتضح بجلاء أهمية الخدمات المصرفية الحديثة ولا شك في أنه من الضروري توسيع مجالات الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية، لأنها تساهم في زيادة مواردها وتوظيفاتها وامتصاص أية فوائض في دخول الأفراد وتوجيهها نحو التنمية الاقتصادية من خلال مساهمة المصارف بطريقة أو بأخرى في تمويل هذه المشاريع.⁽¹⁾

المطلب الثالث: موارد البنوك التجارية واستخداماتها

كما ذكرنا سابقا بان البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية ومالية، تتعامل بالائتمان قصير الأجل وتهدف إلى تحقيق الربح.

وتلتزم البنوك التجارية مختلف المصادر المالية التي يمكن أن تحصل منها على أموال، وتقوم بعد ذلك باستخدامها في مختلف أوجه التوظيف والاستثمار.

.24-23 ⁽¹⁾

وتحتوي ميزانية البنك التجاري على هذين البندين (الموارد) و (الاستخدامات)، وتعكس الميزانية المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة، كما تحدد حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به البنك متوخيا تحقيق أقصى الأرباح وأسرعها، ويمكن التعرف بصورة تفصيلية على نشاط البنوك التجارية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانياتها.

وسنستعرض فيما يلي أهم موارد واستخدامات البنوك التجارية:

أولاً: موارد البنوك التجارية:

1. الموارد الذاتية: وتتكون الموارد الذاتية من العناصر التالية:

أ. رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات قد تطرأ عليه في المستقبل، ويمثل نسبة ضئيلة من مجموع أموال المصرف وذلك للأسباب التالية:

- لأن المصرف لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة، إنما يعتمد على الودائع التي لديه.

- صغر حجم يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل في البنك.

ومع ذلك فيجب عدم إهمال رأس المال المدفوع وذلك للمساعدة في خلق الثقة في نفوس المتعاملين، وخاصة أصحاب الودائع الكبيرة، وفي المقابل أيضاً تجب عدم المغالاة في رفع قيمة رأس المال المدفوع وذلك للأسباب السالفة الذكر.

أ- الأرباح المحتجزة : تعتبر الأرباح المحتجزة جزءاً من حقوق المساهمين وتتخذ الأرباح المحتجزة أشكالاً عديدة تشمل ما يلي:

ب- الاحتياطات: وهي مبالغ تكونت على مر الزمن، وتكون تحت تصرف السلطات المسؤولة في البنك في أي وقت، ومصدر هذه الاحتياطات الأجزاء المقطوعة من الأرباح، ومن الأرباح غير الموزعة وعلاوة إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال. وتنقسم الاحتياطات إلى الأقسام التالية:

✓ الاحتياطي الإجمالي (القانوني): هو نسبة مئوية يقطعها لبنك كل عام من صافي أرباحه بشكل إجباري وذلك بحكم القانون الذي يصدرع البنك المركزي بهذا الخصوص أو بحكم الاعراف و التقاليد المصرفية السائدة.

✓ الاحتياطي الاختياري: هو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه بشكل اختياري وذلك بعد ان يقطع نسبة معينة من صافي ارباحه كل عام كاحتياطي اختياري لدى البنك المركزي و ذلك من اجل: تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة الزبائن. لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة على الاحتياطي القانوني كانهضاف قيمة الأصول.

✓ **الاحتياطي العام:** وهو احتياطي آخر يقطع المصرف من صافي أرباحه، وذلك لمواجهة أية خسارة قد يتعرض لها المصرف زيادة على الاحتياطي القانوني والاختياري.

ج- **المخصصات:** وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها ممثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية، طبقاً لأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة المخصصات مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الاستهلاك، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.

د- **الأرباح المدورة:** وهي الأرباح غير الموزعة، حيث يقطع المصرف جزءاً من أرباحه للتوزيع (بعد خصم الاحتياطات والمخصصات) على شكل أرباح غير موزعة يستطيع المصرف توزيعها متى شاء.

2. الموارد الخارجية:

وتتمثل الموارد الخارجية في الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري من خارج نطاق أمواله الذاتية وتشمل المصادر الخارجية ما يلي:

أ. **الودائع المصرفية:** يتلقى البنك التجاري مجموعة متنوعة من ودائع الأفراد ورجال الأعمال والمشاريع والمؤسسات المالية والبنوك الأخرى، وتعتبر هذه الودائع المصدر الرئيس لموارد البنوك التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها في ذمة البنك التجاري. وتكون هذه الودائع على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب أو على شكل ودائع ادخارية أو لأجل.

ب. **الودائع الجارية (تحت الطلب):** وتكون هذه الودائع على شكل حساب جاري أو حساب شيكات. وتتمثل هذه الودائع في الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات في المصارف التجارية.

وهذه الحسابات يقوم البنك التجاري بفتحها دون قيد أو شرط، ويستطيع العميل السحب أو الإيداع منها في أي وقت شاء ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الحسابات، ولكن الاتجاه الحديث يشجع إعطاء فائدة بسيطة خاصة بالنسبة للمبالغ الكبيرة بقصد جذبها.

وتحتل ودائع المصارف فيما بينها، وودائع الحكومة والمؤسسات العامة مكاناً بارزاً بين الودائع الحقيقية الجارية.

1. **ودائع البنك:** وهي قيام أحد البنوك بإيداع جزء من أمواله في بنك آخر.

هذه الأموال التي يودعها البنك يكون قد تلقاها على شكل إيداعات لديه من قبل الأفراد والمشاريع والمؤسسات الخاصة أو الحكومية أو من قبل الدولة، والإيداع من قبل بنك آخر، يمثل الإيداع

الثاني، وهذا النوع من التوظيف يحقق للبنك مستوى مرتفع من السيولة، يمكنه من تلبية طلبات السحب عن طريق تسييل وديعته الجاهزة لدى البنك الآخر.

2. **الودائع الحكومية (ودائع القطاع العام):** لقد توسع هذا النوع من الودائع نتيجة التوسع في نشاط الدولة الإقليمي، بحيث أصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من ودائع البنوك التجارية خاصة في الدول ذات الفائض النقدي الحكومي. وهذه الودائع الحكومية المتراكمة تكون غالبا بدون ثمن أو بتمن رمزي، كما أنها تساعد المصارف التجارية على التوسع في عملياتها.

ج. الودائع لأجل والودائع الادخارية والائتمانية:

1. **الودائع لأجل:** وهي مبالغ يتم إيداعها لدى المصارف التجارية، ولأجل متفق عليه مع المصرف والودائع لأجل نوعان:

- ودائع لأجل تستحق بتاريخ معين (سنة أو لستنتين مثلا)، وهذا النوع من الودائع لا يجوز السحب منه جزئيا ولا كليا إلا بعد انقضاء الأجل المحدد.
- ودائع لأجل خاضعة للإشعار وهي ودائع تودع لدى المصرف التجاري، ولا يتم السحب منها إلا بعد إخطار المصرف بفترة زمنية متفق عليها عند الإيداع كأسبوع أو شهر مثلا. وبالمقابل يدفع المصرف التجاري فائدة على هذه الودائع.

2. **الودائع الادخارية:** وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لحين الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خزائنها الخاصة، وتقويت فرصة الحصول على عائد مقابلها دون التضحية باعتبار السيولة، ومن أهم صور الودائع الادخارية: دفاتر التوفير والادخار، التي يتزايد انتشارها في المصارف التجارية، نظرا لطبيعتها المشتركة بين الودائع الادخارية والجارية. ويعكس تطور أرصدة حسابات التوفير لدى البنوك التجارية تطور مدخرات القطاع العائلي وميله لإيداع هذه المدخرات لدى الجهاز المصرفي.

3. **الودائع الائتمانية:** وهي الودائع الناشئة عن فتح حسابات اعتماد، واستخدام هذا الاعتماد من جانب الأفراد أو المشاريع للقيام بنشاطهم الاقتصادي، واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة مطالبين بتسديد قيمتها، وتستند هذه الودائع عادة إلى الثقة بفتح الاعتماد أو إلى رهونات أو الكفالات.

د. **القروض المصرفية:** يمكن للبنك التجاري أن يقترض من البنك المركزي، عند الحاجة وبشروط معينة، كما يمكنه أن يقترض من غيره من البنوك التجارية عند الحاجة للسيولة، وتعتبر القروض بين المصارف من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية في الوقت الحاضر، وقد تحدث حسابات دائنة

ومدنية تترتب عليها التزامات لأحد البنوك على آخر، نتيجة المعاملات المالية والتسويات، وقد تتم هذه القروض بين البنوك وفروعها ومراسليها أو معتمديها في بلدان أخرى.

ثانياً: استخدامات البنوك التجارية

يبين جانب الأصول كيفية توظيف موارد المصرف التجاري، ومن الوجهة العامة إذا ألقينا نظرة فاحصة على عناصر الأصول في ميزانية أي بنك تجاري راسخ الأقدام يتبين لنا أن موارده موزعة على قائمة من الاستخدامات تتدرج تنازلياً حسب سيولتها وطبقاً لهذا التدرج التنازلي في درجات السيولة يمكن تصنيف هذه الأصول في النقاط التالية:

1. السيولة من الدرجة الأولى (نقدية احتياطي)

تتمثل السيولة من الدرجة الأولى في الأرصدة التي في حوزة البنك التجاري، سواء كانت ناتجة عن رأس المال أو من الإيداعات، وتتخذ السيولة من الدرجة الأولى شكل النقدية، سواء في الصندوق أو لدى البنك المركزي، كما قد تكون على شكل أصول في مرحلة التحصيل مثل الشيكات المستحقة على البنوك التجارية الأخرى.

2. السيولة من الدرجة الثانية (أوراق حكومية-أوراق تجارية مضمونة)

ويعتبر هذا التوظيف قصير الأجل وذا سيولة مرتفعة، حيث يمكن تحويل هذه الأوراق إلى سيولة نقدية من الدرجة الأولى في أسرع وقت وبأقل جهد وبأقل نفقة ممكنة، وهي ذات هدفين : ضمان الاسترداد والسداد، وتحقيق العائد من التشغيل ومنها أذون الخزانة والأوراق التجارية، والكمبيالات المضمونة.

3. القروض التي يقدمها البنك (التسليف أو الائتمان)

يتركز نشاط البنك التجاري على منح القروض، حيث يحقق عائداً مناسباً يوازي الخطورة المحتملة، والقروض التي يقدمها البنك التجاري تكون على شكل نقود قانونية، أو شكل اعتمادات مستندية لتمويل التجارة الخارجية أو مجرد فتح حساب دائن، وفي المقابل يحصل البنك على سعر فائدة يحتسب على أساس مدة القرض وقيمه، وسنتناول فيما بعد أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية.

4. الاستثمارات (محفظة الأوراق المالية):

قد يخصص البنك التجاري نسبة معينة من أمواله لتوظيفها في شراء الأوراق المالية (السندات) وهي تمثل سيولة من الدرجة الثالثة، نظراً لصعوبة تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى، حيث تحتاج إلى وقت، وقد تتعرض للخسارة نتيجة التقلبات في القيمة السوقية، وهي تمثل قروضا طويلة الأجل.

5. الأوراق الحكومية وقروض القطاع العام

وتعني الأوراق ذات الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير التي تأخذ حكم الأوراق المالية، كالسندات الحكومية وسندات التنمية. كما قد تشارك البنوك في تقديم القروض للقطاع العام من أجل تنشيط الاقتصاد.

و فيما يلي جدول يوضح موارد و استخدامات البنوك التجارية:

الجدول رقم 1.1: يمثل أهم بنود ميزانية البنك التجاري

استخدامات البنوك التجارية	موارد البنوك التجارية
1. رأس المال المدفوع.	1. نقدية وأرصدة لدى البنك.
2. الأرباح المحتجزة.	أ. نقدية بالخبزينة.
أ. الاحتياطات (قانونية، اختيارية، عامة).	ب. أرصدة لدى البنوك والمراسلين.
ب. مخصصات.	ج. أرصدة لدى البنك المركزي .
ج. أرباح مدورة.	2. الأوراق الحكومية.
3. الودائع المصرفية	3. الأوراق المالية والاستثمارية.
أ. الودائع الجارية (تحت الطلب)	4. أوراق تجارية مضمومة.
- ودائع أفراد وشركات.	5. قروض وسلفيات.
- ودائع حكومية.	6. أرصدة مدينة متنوعة.
- ودائع مصرفية.	7. حسابات نظامية (إعتمادات مفتوحة، خطابات
ب. ودائع أخرى	ضمان).
- ودائع للأجل.	
- ودائع ادخارية.	
- ودائع إئتمانية.	
4. القروض المصرفية.	
حسابات نظامية (إعتمادات مفتوحة، خطابات	
ضمان)	

المصدر: موسى ولد الشيخ، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية وبنوك جامعة الجزائر 2003-2004 ص 13.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول القروض

المطلب الأول: مفهوم القروض وأنواعها

أولاً: مفهوم القروض

إن الكلمة المقابلة لائتمان هي CREDIT أصلها هو الكلمة اللاتينية CREDITUM المشتقة من الفعل اللاتيني CREDERE الذي يعني CROIRE أي يعتقد.⁽¹⁾

كما يعرف القرض على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة.⁽²⁾

كما يعرف القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه عليها بين الطرفين أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.⁽³⁾

ثانياً: أنواع القروض

هناك العديد من التصنيفات لأنواع القروض، إذ يمكننا تصنيف القروض كما يلي:

1. من حيث المدة:

تقسم القروض حسب المدة إلى نوعين رئيسيين هما:

أ. القروض قصيرة الأجل

هي تلك القروض التي تقل مدتها عن السنة الواحدة، وتشمل تلك القروض التي تمنح لتمويل رأس المال العامل عادة. ورغم أن هذه القروض تزيد من الخصوم المتداولة للشركة عند الاقتراض إلا أنها أيضاً من أصولها المتداولة سواء بقيت في النقدية أو تم إنفاقها لشراء مواد خام أو بضاعة أو غير ذلك.

وتمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية، وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها، كما أنها تعتبر الفرع الرئيس للتوظيف وما يفيض عن ذلك لأوجه التوظيفات الأخرى.

للاقتراض قصير الأجل مزايا عديدة أهمها:

(1) - <http://ejabat.google.com>, 25-02-201, 19:50
(2) - <http://www.djelfa.info/vb/shauthread.php?t=230669>, 19:50 2016, 02-25
(3) - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، 66.

- تمت من حيث عيوب الاقتراض قصير الأجل فإننا يمكننا أن نوجزها كما يلي:

- ويمكن إيجاز الفروق الجوهرية بين القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل في الجدول التالي:

[illegible]

الجدول رقم 2.1: الفروق الجوهرية بين القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل

الغرض من التمويل	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة وطويلة الأجل
الغرض من التمويل	تحويل احتياجات دورة رأس المال العامل سواء من خلال تمويل شراء الخامات أو تمويل فترة البيع الأجل وهو ما يطبق عليها تحويل احتياجات رأس المال العامل.	تحويل شراء الأصول الثابتة والآلات و التجهيزات و الأرض و المباني اللازمة لحياة المشروع من امتداد عمره الإنتاجي.
طبيعة التمويل	تسدد أساسا خلال عام من المنح وقد ترى إدارة البنك تمديدتها أو زيادة إذ تثبت كفاءة المشروع.	تبدأ من عامين حتى 10 سنوات ور بما أكثر.
أسلوب السحب	حالة التسهيلات فإنها متاحة للبنك وبعد أقصى قيمة التسهيل و تستخدم و تسدد بصفة مستمرة دون توقف.	يتم السحب من القرض وفق جداول سحب محددة و بترتيب تنفيذ المشروع محل التمويل وما يسدد من القرض لا يجوز إعادة سحبه مرة أخرى.
أسلوب السداد	من عائد النشاط الجاري للمشروع و الإيرادات المتولدة دائما من حركة الإنتاج و البيع و التحصيل	من الفائض للتدفقات النقدية للمشروع بعد سداد كافة الالتزامات الجارية وذلك وفقا للكشوف التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع.

المصدر: عبد المعطي رضا ارشد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1999، ص105.

2. من حيث الغرض من القرض:

وتتقسم القروض من حيث الغرض من استخدامها إلى:

- **القروض الاستهلاكية:** وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكي ك شراء سيارة أو أثاث إلا أن بعض البنوك لا تحبذ إعطاء مثل هذا النوع من القروض، لكنها عند منحها تطلب أسعار فائدة أعلى على هذه القروض لأنها تضمن درجة مخاطرة أعلى وقد تكون القروض الاستهلاكية بضمان الراتب أو بضمان الحلي وغيرها.
- **القروض الإنتاجية:** وهي القروض التي يكون الغرض منها الإنتاج أو زيادة المبيعات ك شراء مواد الخام أو شراء الآلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة. وتشجع البنوك المركزية عادة البنوك التجارية على إعطاء قروض لأغراض إنتاجية لان ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

3. من حيث القطاعات الاقتصادية:

- **قروض عقارية:** هدفها تمويل الأنشطة الخاصة بحياسة العقارات.
- **قروض تجارية:** هدفها تمويل جميع أوجه النشاط التجاري.
- **قروض صناعية:** وتنقسم بدورها إلى قروض إنشاء قروض تجديد، وقروض توسيع.
- **قروض زراعية:** هدفها تمويل الأنشطة الزراعية وملحقاتها.⁽²⁾

4. من حيث الضمان:

- **قروض مكفولة بضمان معين:** قد يلجأ البنك إلى تقديم قروض بدون ضمانات في بعض الأحيان لمجرد توقيعه على السند، كان يكون هذا الشخص من النوع الذي يقترض باستمرار منه لأنه على اطلاع بمركزه المالي.
- **قروض مكفولة بضمان:** وفي هذا النوع نجد ان البنوك قد تطلب ضمانا معيناً يجب على العميل أن يقدمه، قبل الحصول على القرض كضمان شخص آخر أو أصل معين.⁽³⁾

المطلب الثاني: مبادئ القروض:

يشمل عقد القرض الذي يتم توقيعه بين البنك والعميل كافة الشروط التي تنظم العلاقة التعاقدية بينهما وعادة ما يشتمل عقد القرض على الشروط التالية:

➤ **قيمة القرض.**

.106□ □□□□□□□□□□□□□□□□⁽¹⁾

.107 (2)

.109-108 (3)

- مدة القرض.
- سعر الفائدة.
- سعر الحمولة.
- الغرض من القرض.
- طريقة تسديد القرض.
- الضمانات القائمة مقابل القرض.
- طريقة صرف القرض.

*أما الشروط الأخرى الواجب توفرها في المقرض والتي تتعدد بموجبها قدرة المدين الذي يطلب الحصول على القرض فهي:

❖ شخصية المقرض وسمعته

تقاس المخاطر الأخلاقية بشخصية المقرض، حيث يشترط في المقرض أن يكون ذا قيم أخلاقية عالية لأن المقرض بقيمة الأخلاقية العالية سيبذل أقصى الجهود لسداد القرض بصرف النظر عن حالته المادية.

❖ قدرة المقرض

يتم قياس المخاطرة في التسليف بالمقارنة مع العائد المتوقع الذي سيحصل عليه البنك، وهذا يتطلب دراسة لبيان الأرباح والخسائر، وتقييم الطلب على منتجات العميل وذلك لغرض تحديد صافي التدفقات النقدية المتوقعة لبيان مدى قدرة العميل على سداد القرض وفوائده في مواعيدها.

❖ رأس المال أو "الضمان بالملكية":

تستخدم ملكية المقرض كضمان للقرض في حالة تصفية الأصول، ويتم تحليل قدرة المقرض وملكيته وقدرته الربحية وذلك بتحليل قوائمه المالية وبيان الأرباح والخسائر.

❖ الضمان:

تأتي أهمية الحصول على الضمان من المقرض مقابل القرض الممنوح له مصدر السداد الذي يمكن اللجوء إليه في حالة عدم قدرة المقرض بالوفاء بديونه.

❖ **الظروف الاقتصادية** تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر على معمل الأعمال وهذا يتطلب من البنوك دراسة الأوضاع الاقتصادية وكذلك دراسة الأوضاع القطاعية الاقتصادية المختلفة التي يرغب البنك بتمويلها وذلك بتقديم أية تسهيلات.⁽¹⁾

المطلب الثالث: أهمية القروض

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته ، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ولذلك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة كما تمثل من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العاملة وقد اتضح ذلك عند دراسة الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائماً إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات ، والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

وتعد القروض البنكية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، وتلعب القروض دوراً هاماً في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها. كما تساعد القروض تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل.

يمكن منح القروض البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.⁽²⁾

(1)- بن الساسي مريم، بن عزوز مريم، اثر الرقابة البنكية على منح القروض المصرفية، رسالة مكملة لنيل شهادة ليسانس تخصص بنوك، المركز الجامعي ميله، 2014-2015 □ 17.

(2)- جعدي امال، وعراب ثانية، التقنيات البنكية في منح القروض، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس نقود مالية وبنوك المركز الجامعي العقيد □□□ في محند اولحاج البويره، 2010-2011 □ 26 □ 27.

المبحث الثالث: عملية منح القروض

المطلب الأول: سياسات الإقراض

إن سياسات الإقراض رغم اختلافها من بنك لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها في الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد هذه السياسات كما يلي:

أولاً: تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:

عادة ما تنص سياسات الإقراض على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المتاحة التي تتمثل أساساً في الودائع والقروض ورأس المال، وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ظلها حجم الاستثمار في القروض وفقاً لارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد.

ثانياً: تشكيلة القرض:

يترتب على تنويع الاستثمار تخفيض في المخاطر دون أن يترك ذلك أثراً عكسياً على العائد، وفي هذا الصدد توجد العديد من استراتيجيات التنويع، فعلى سبيل المثال هناك التنويع وفق تاريخ الاستحقاق حيث توجد القروض طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة الأجل والتنويع على أساس الموقع الجغرافي للنشاط الذي يوجه إليه القرض والتنويع وفق قطاعات النشاط حيث توجد القروض التي توجه إلى القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، وأخيراً هناك التنويع على أساس طبيعة نشاط العميل داخل كل قطاع.

ثالثاً: مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسات الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البحث في طلبات الاقتراض، وبما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال العاجلة، وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

رابعاً: تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

تقوم إدارة البنك بتحديد حجم الأموال الممكن إقراضها بعد الأخذ بعين الاعتبار عدد من التغيرات في هذا المحال مثل حجم الودائع والنقدية الواجب الاحتفاظ بها مقابل طلبات السحب والنفقات الأخرى

والنسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي بخصوص حدود الائتمان القصوى وينبغي على إدارة البنك أن لا تنسى دائما مراعاة متطلبات السيولة والوفاء بها.⁽¹⁾

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض

يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من تقسيم ملف القرض وانتهاءها بإبلاغ العميل والتعاقد المراحل التي يمر بها منح القروض بنك ما هي:

اولا: تقديم ملف طلب القرض من الزبون: ويشمل هذا الملف أساسا على ما يلي:

- طلب خطي موقع يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه.
- القوائم المالية (الميزانيات، وجداول حسابات النتائج)، لثلاث أو خمس سنوات سابقة حسب قواعد كل بنك.
- دراسة الجدوى أو الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع المراد تمويله.
- نسخة من السجل التجاري.
- وثائق إبرام الذمة اتجاه مصالح الضرائب.
- عقد الملكية أو عقد الإيجار للمحل.
- الضمانات المقترحة.

ثانيا: الفحص الأولي للقرض:

بعد استلام ملف الطلب من طرف البنك (مصلحة القروض) يتم فحصه للتأكد من قبوله من حيث

شموليته على الوثائق المطلوبة، وموافقته لمعايير وشروط الإقراض المعتمدة في البنك.

ثالثا: دراسة ملف طلب القرض من طرف البنك: وتشمل هذه الدراسة الجوانب التالية:

- **شخصية الزبون:** وتعتبر عن مكانة الزبون في نظر البنك من جهة، والتي تحدد أقدمية تعامل الزبون مع البنك، حجم معاملاته ومدى التزاماته وجدديته على ضوء تعاملاته السابقة مع البنك كما تعتبر من جهة ثانية عن سمعته ومكانته في السوق ومركزه الأدبي ما بين المتعاملين معه ومع أن شخصية الزبون لها تأثير بالغ على اتجاه قرار البنك، لذلك يجب الاستمرار في الدراسة.
- **دراسة الجدوى للمشروع:** تتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي:

⁽¹⁾ - عبد المعطي رضا ارشد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان ، مرجع سابق ص209-210

- **المقابلة والمعاينة:** تتضمن المقابلة التي تجريها إدارة البنك مع صاحب المشروع استيضاحات استفسارات حول المشروع وكذا محاولة استقرار سلوكه حول المشروع فضلا عن ذلك يرسل البنك مختصين لمعاينة مقر المشروع، والإطلاع على المساهمات العينية التي تساهم في المشروع.
- **الضمانات:** بعد الموافقة المبدئية على منح القرض يطلب البنك من المقترض تقديم ضمانات على القروض موافقة لمبلغه وهناك تفاوض بينهما حول طبيعة هذه الضمانات.
- **التفاوض مع الزبون حول القرض:** ينصب هذا التفاوض أولا حول القرض ومبلغه (أي مقدار مساهمة البنك في تمويل المشروع) ومدته، إذ يمكن للزبون أن يكون غير مقتنع بمبلغ القرض الموافق عليه من قبل إدارة البنك أو على مدته، كما ينصب هذا التفاوض أيضا على جدول السداد، أي الأقساط أو الفترات التي يضعها البنك ويستقر هذا التفاوض في الأخير على اتفاق شامل بشأن القرض.

رابعا: اتخاذ قرار الاقتراض: هذا القرار هو توسيع للخطوات السابقة، ونشير هنا إلى أهمية اتخاذ هذا القرار الذي يعود لمدير البنك، وتضع البنوك عادة حدودا لمبلغ لكل من الوكالات والفروع الجهوية، وفي حالة تجاوز المبلغ المقرض هذا الحد يجب إرسال الملف إلى الإدارة العامة.

خامسا: صرف مبلغ القرض: بعد إبرام عقد القرض، الذي يوقعه كل من البنك يتم تحرير مبلغ القرض ويمكن هنا تصوير حالتين، إما أن يقدم المبلغ دفعة واحدة للزبون وإما أن يوضع المبلغ تحت تصرف الزبون ويتم السحب منه على دفعات وهو ما يصطلح عليه بالاعتماد وفي هذه الحالة يتم سحب الفوائد على المبلغ المسحوب فعلا.

سادسا: متابعة القرض: وهذه المتابعة لا تتعلق فحسب بأقساط وتواريخ السداد بل تتعداها إلى متابعة المشروع نفسه بغرض الاطمئنان على حسن سيره واستمراريته.

سابعا: تحصيل القرض: سواء كان الدفع على أقساط أو كان دفعة واحدة، يجب التأكد في نهاية أجل القرض من أن كل المبلغ مع الفوائد قد تم تحصيلها وبعدها يتم غلق الملف وحفظه.⁽¹⁾

(1) - عبد المعطي رضا ارشد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، مرجع سابق ص 121-122.

المطلب الثالث: مخاطر القروض وطرق الوقاية منها

أولاً: مخاطر القروض

تتمثل مخاطر القروض فيما يلي:

1. **المخاطر المالية:** وهي عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق وتصنف إلى ثلاثة أنواع وهي:
 - **مخاطر السوق:** وهي عبارة عن الخسائر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التقلبات في أسعار الصرف والتقلبات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الأوراق المالية والتقلبات في أسعار السلع وهي كالاتي:
 - **مخاطر أسعار الفائدة:** تحدث نتيجة التغير في أسعار الفائدة في السوق وينتج عن ذلك حدوث خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم، لاعتماد قيمتها وهي ديون على قيمة سعر الفائدة في السوق تماماً كالسندات، وتعتبر من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف ومن أكثرها تعقيداً.
 - **مخاطر أسعار الصرف:** نتيجة التقلبات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية، وكما هو معلوم أن البنوك التجارية تحتفظ عادة بجزء من أصولها بالعملات الأجنبية لتلبية احتياجات عملاتها المختلفة، لذلك فإن أي تغير في أسعار العملات سينعكس على قيمة تلك الأصول سلباً أو إيجاباً، ومن هنا تأتي أهمية مخاطر أسعار الصرف إذ أنها تفي بتحديد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول المصرفية.
 - **مخاطر التسعير:** تتغير أسعار أصول المصارف من حين لآخر، بناءً على قوى العرض والطلب وفي ضوء الظروف السائدة في الأسواق، من حيث التضخم والانكماش، وتنشأ مخاطر التسعير نتيجة للخسائر التي تحدث في قيم الأصول للبنك، فيما يجابهه من خسائر محتملة قد تؤثر سلباً على إيراداته وتعطله على استقطاب موارد جديدة.
 - **مخاطر الائتمان-مخاطر عدم السداد:** تنشأ في المصارف التجارية نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها، إما لعجز سببه التعثر والإفلاس، أو مماثلة متعمدة ومقصودة، وعندئذ يلجأ البنك إلى التصرف في الضمان باعتباره ملاذاً آمناً. وتكون البنوك التجارية نفسها سبباً في بعض الأحيان في حدوث هذه المخاطر نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في إدارة البنك، إما لعدم تدريبهم، أو لنقص في خبرتهم، أو حتى لعدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة لدى البنك مصحوباً بذلك كله بضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها، بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة، كما أن هناك

نوعاً من المخاطر الائتمانية يكون مردّها إلى طبيعة العمل وبيئته مثل القطاع الزراعي أنه أكثر مخاطرة من القطاعات الأخرى.

- **مخاطر السيولة:** تحدث نتيجة لعدم وعجز البنك في الوفاء باحتياجات عملائه الضرورية من السحب في الأجل القصير، أو حالة قصور التدفقات النقدية عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية وهناك رأي شائع بين عدد من المصرفيين، يرون أن مخاطر السيولة تتلخص في عجز البنك عن تسديد أي أصل من أصوله، وبسرعة وبدون خسائر في القيمة.⁽¹⁾

2. المخاطر غير مالية (مخاطرة الأعمال): وتنقسم إلى ثلاثة مجموعات كالآتي:

- **مخاطر التشغيل:** وتنشأ نتيجة لممارسة البنك للأنشطة المختلفة التي ينتج عنها أنواع مختلفة من الأخطاء، منها البشرية والتي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل، ومنها الأخطاء الفنية التي تحدث نتيجة لأعطاب أجهزة الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصلات، وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات وقد عرفت بازل بأنها "الخسارة الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد المنظمة". وتكون الخسارة بسبب أحداث خارجية تلحق الضرر بالموجودات الثانية، أو خسارة هذه الموجودات نتيجة للكوارث الطبيعية أو لأحداث أخرى.
- **المخاطر القانونية:** تنشأ نتيجة لوقوع الالتزامات غير المتوقعة، أو فقد جانب من قيمة أصل من الأصول نتيجة لعدم توافر الرأي القانوني السليم، أو لعدم كفاية المستندات التي تؤكد ملكية المصرف لذلك الأصل، ويأتي في مقدمة المخاطر القانونية، القوانين التي تفرضها المصارف المركزية المتعلقة بنسب السيولة والاحتياطي القانوني ونسب الائتمان المسموح به والضوابط التي تحد من التوسع والانتشار الجغرافي، كما أنها ترتبط بعدم وضع العقود المالية موضع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات، والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزامات بالعقود والصفقات.
- **المخاطر السياسية:** تحدث نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بين القوانين والتشريعات بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية، كفرض ضرائب جديدة، أو رسوم إضافية أو استحداث سياسات نقدية كالسياسة التمويلية وسياسة سعر الصرف للعملة الأجنبية، كما أن تدخل الدولة يكون أحياناً في شكل مصادرة وتأميم.⁽²⁾

(1) - سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 136-137.

(2) - المرجع السابق، ص 213-214.

ثانيا: طرق الوقاية منها

إن مخاطر الائتمان كثيرة و متعددة فلا يكاد يخلو أي قرض من قروض البنك من نسبة معينة من المخاطر، وتتبع البنوك العديد من الوسائل للتخفيف من هذه المخاطر، ومن أبرز هذه الوسائل:

1. دراسة عناصر منح القرض: تقوم على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده

إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم القرارات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد.

وهناك خمس عناصر لمنح الائتمان هي: الشخصية، المقدرة، رأس المال، الضمانات، الظروف الاقتصادية.

2. الاستفسار عن سمعة العميل: هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي الائتمان في البنك

اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل، و يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

أ. المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية في حالة كون طالب القرض عميل البنك، فنقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال بقسم والاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض إذا سبق و فتح اعتمادات مثلاً كما ترجع إلى ملفاته و تقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق وتم منحه تسهيلات ائتمانية وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في السداد.

ب. البنك المركزي و البنوك الأخرى: من مصلحة البنوك تبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينها خاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك، فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له من بنك آخر لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك.

ج. المقابلات الشخصية مع طالب القرض:

– تدريب موظفي الائتمان، أي تدريبهم على كيفية إجراء التحليلات بالشكل المطلوب و كذلك أصول الاستفسار و أخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة و في الوقت المناسب.¹

– حصول البنك على رهن من العميل في صورة أوراق مالية أو مخزون سلعي، فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته، يكون للبنك الحق في اتخاذ الإجراءات للتصرف في الأصل المرهون.

– يمكن للبنك عقد اتفاق مع بنك آخر للمشاركة في تمويل القرض بحيث يتقاسمان الخسارة و الربح و ذلك في حالة القروض الضخمة.

(1) - عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، مرجع سابق ص 216-217.

- يمكن للبنك اشتراط سداد أصل القرض بدفعات شهرية أو سنوية, و سداد الفوائد مقدما خصما من قيمة القرض لضمان الحصول على مستحقاته قبل تعرض العميل لأي ظروف.
- بالنسبة لمخاطر سعر الفائدة يمكن الاتفاق مع العميل على استبدال قرض طويل الأجل بقرض قصير الأجل يتجدد لعدة مرات وسعر الفائدة يعادل السعر السائد في السوق، إما في حالة القروض قصيرة الأجل فإنه من الأفضل للبنك أن يتحول إلى القروض طويلة الأجل و استثمار الجانب الأكبر من الموارد المتاحة فيه.

خاتمة الفصل:

تلعب البنوك دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهدافها ، وتساهم بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهي من أكثر الحلقات المالية سعة وأهمية للربط بين جانب الفائض وجانب العجز ، وذلك من خلال القروض التي تمنحها والتي تعتبر أداة الاستغلال في العمليات الإنتاجية والتوزيعية، والتي تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دور التحليل المالي ودراسة القوائم
المالية في تشخيص طلبات قروض
الاستثمار

تمهيد:

إن استخدام التحليل المالي من طرف البنوك يحظى بأهمية لا يستهان بها خاصة في تقييم المركز المالي للمؤسسات أو المشاريع و الحكم على وضعيتها المالية من خلال مختلف الوثائق المقدمة و على وجه الخصوص الميزانية وجدول حساب النتائج.

ويعتمد البنك على تحليل ميزانية المؤسسة و كذا جدول حسابات النتائج الذي يظهر إيراداتها ونفقاتها و بالأخص النتائج التي حققتها من خلال نشاطها من أجل منح القروض. إلا أن أهمية هذه الوثائق المحاسبية تزداد في منح قروض الاستثمار, كون أن وضعية المؤسسة تعكس إمكانية وفائها في تسديد هذه القروض و التي تكون لمدة طويلة لا يستطيع أي بنك ضمان تسديدها بشكل مؤكد. وعلى ذلك يتم تحليل وضعية المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية مركزا على بعض النسب، خاصة التمويل الذاتي ونسبة المديونية والقدرة على السداد.

وهذا ما يظهر أهمية التحليل المالي و دوره في منح قروض الاستثمار لذلك ارتأينا إلى تخصيص هذا الفصل لدراسة هذه الجوانب فقسمناه كما يلي:

❖ المبحث الأول: مفاهيم حول التحليل المالي

❖ المبحث الثاني: الميزانية المالية وتحليلها بواسطة التوازنات المالية

❖ المبحث الثالث: : تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب و جدول حسابات النتائج

المبحث الأول: مفاهيم حول التحليل المالي

المطلب الأول: التحليل المالي - نشأة - مفهوم و الأهمية

أولاً: نشأة التحليل المالي

تشير المراجع العلمية إلى أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية لمعرفة قدرتها على الوفاء بديونها وذلك بالاعتماد على الكشوفات المحاسبية ومع تطور الصناعة والتجارة ظهر ضعف التحليل المالي في بداية العشرينات من هذا القرن.⁽¹⁾

كما أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفرات الإنتاج الكبير وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المنشأة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمنشآت الطالبة لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشآت الطالبة لمساعدة المصارف.²

(1) - CONSO, La Gestion Financière de L'Entreprise, 7^e édition, Tome 02, DUNOD.

(2) - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل الطبعة الثانية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2010 □ 25-26.

ثانيا: مفهوم التحليل المالي

يعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للشركة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- أ- هل أن الموجودات (الأصول) تستخدم في مجالات مربحة؟
- ب- هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات الشركة الطويلة الأجل؟
- ت- هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات الشركة في الأجل القصير؟

في الحقيقة أن الكشوفات المالية (القوائم المالية) وحدها غير كافية للإجابة على هذه التساؤلات، كونها تحتوي على أرقام مجردة تعرض نشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة، وعليه فإن المدخل العام للإجابة على هذه التساؤلات هو أدوات التحليل المالي، والتي تقوم بتحويل الكم الهائل من هذه الأرقام التاريخية إلى علاقات منظمة تعكس معلومات ذات فائدة أكبر لمتخذي القرارات، ولتكون دليل يسترشد به لتقييم المركز المالي والائتماني للشركة.

وعليه يمكننا القول أن التحليل المالي أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف والحد منها.⁽¹⁾

هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق لمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد الأهمية وخواص الأنشطة التشكيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدامها بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار.⁽²⁾

كما يقصد به "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من البيانات والمعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات".

(1) - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوردي للنشر والتوزيع ، 2008، ص 19-20.

(2) - محمد مطر، الاتجاهات في التحليل المالي الائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص 3.

مما تقدم يمكن لأن نقول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم، وباستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وذلك لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها وبهذا الشكل فإن التحليل المالي يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعنية.⁽¹⁾

دور المحلل المالي (corporate finance):

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما: ⁽²⁾

1- المظهر الفني:

ويقوم المظهر الفني على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي:

- أ- احتساب النسب المالية.
- ب- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم.
- ج- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المنظمات الأخرى.

2- المظهر التفسيري:

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير النتائج العملية في التحليل المالي بعد الاستعانة بالمعلومات التالية:

- أ- خلفية المنظمة والتي تشمل الشكل القانوني والملكية والإدارة وطبيعة النشاط والمنافسة.
- ب- المحيط الذي تعمل فيه المنظمة والتي تشمل خصائص الصناعة التي تنتمي إليها الشركة ومركز المنظمة في الصناعة والسوق الذي تعمل فيه والأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها ومدى قدرتها على التكيف.

و تحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية:

- التركيب المالي للمؤسسة (أصول المؤسسة).

⁽¹⁾ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مرجع سبق ذكره، ص 41.

⁽²⁾ - فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية إطار نظري ومحتوى عملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص 246-247.

- دورتها التشغيلية (مراحل إنتاج السلعة).
- الاتجاهات (أداء المؤسسة).
- المرونة (التعامل مع الأحداث غير المتوقعة).

ويتكون التحليل المالي من فرعين هما:

الفرع الأول: التحليل المالي للشركات (المؤسسات)

وغاية هذا الفرع هي مساعدة المستثمرين والمديرين والأطراف الأخرى في تقييم قرار الاستثمار الرأسمالية والتمويل والقرارات الأخرى ومن المجالات التي يتناولها هذا التحليل: القرارات الاستثمارية طويلة الأجل، هيكل رأس المال، سياسة توزيع الأرباح، إدارة رأس المال العامل والتخطيط المالي.

الفرع الثاني: تحليل الأوراق المالية

وغاية هذا الفرع هي مساعدة المستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية في تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة.⁽¹⁾

ثالثاً: أهمية التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي ذات أهمية كبيرة للأطراف التي يهتمها الاطمئنان إلى أن البنك يقوم بالاستخدام الأمثل لموارده، و أن الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية و هذه الأطراف هي:⁽²⁾

1. إدارة البنك:

تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير ونسب معينة تتطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن الخطط، و تصحيح مسارها. وتستطيع إدارة البنك من خلال التحليل المالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها، ومدى تحقيقها للأرباح و متطلبات السيولة. كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب

(1) - أيمن الشنطي و آخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى ، دار البداية، ناشرون و موزعون، عمان وسط البلد، 2010، ص125-126.

(2) - سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص122.

المالية لديها مع النسب المالية للبنوك المماثلة، ومع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة بهدف تقييم أدائها بالنسبة إلى أداء إدارات البنوك المنافسة وصناعة البنوك بشكل عام.

2. البنك المركزي:

من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان، سواء من جانب الرقابة الكمية أو النوعية أو المباشرة أو الإقناع الأدبي. وحتى يتمكن البنك المركزي من الرقابة على البنوك و التأكد من أن البنوك تتقيد بالمعدلات والنسب القانونية التي وضعها كإحتياطي القانوني، ونسبة السيولة القانونية ونسبة ضبط الائتمان، فإنه يلزم البنوك تعبئة نماذج معينة تتضمن بعض بنود القوائم المالية للبنك، حتى يتمكن البنك المركزي من التأكد من أوضاع البنك من هذه المعدلات والنسب.

3. المساهمون:

وحتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير استثماراتهم، لا بد لهم من الاطلاع على نتائج أعمال البنك و ميزانيته، وكذلك على المعدلات والنسب المالية التي تطمئنهم على أموالهم وأساليب التحليل المالي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة.

4. المودعون:

وللمودعين أيضا مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة في البنك والتأكد من عدم تعرضه إلى مخاطرة كبيرة في توظيفاته، وذلك حتى لا يتعرض البنك إلى هزة عنيفة قد تؤثر على وضعه المالي في السوق، وكذلك فإنه يهتم المودعون بمدى كفاءة رأس المال، لأنه في حالة تصفية البنك اثر تعرضه لخسائر كبيرة، فإن هذه الخسائر قد تطل ودائعهم إذا كان رأس المال غير كاف.

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي و أهدافه

أولاً: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبريب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:⁽¹⁾

I- الجهة القائمة بالتحليل:

استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي إلى مايلي:

1. التحليل الداخلي:

يقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الإدارة المالية، التدقيق الداخلي...الخ، وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشأة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ويحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر عن غيره لمعرفة بالسياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة، إضافة إلى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وبتفاصيل أدق، ولديه الفرصة للاطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر، كما لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنيين في المنشأة.

2. التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية لتحقيق أهدافها.

II- طبيعة البيانات و المعلومات:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طبيعة المعلومات المستخدمة في التحليل من زوايا مختلفة من أهمها:

⁽¹⁾ - وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 30-37.

1. مصدر الحصول على البيانات والمعلومات:

حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المنشأة بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المنشأة لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي أحدها وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية.

2. مدى تدقيق البيانات من عدمه:

يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى ما يلي:

- بيانات تم تدقيقها.
- بيانات لم يتم تدقيقها.

وتعتبر الفئة الأولى أكثر دقة من الثانية وبالتالي تكون نتائج التحليل التي تعتمد عليها أكثر دقة بعكس الثانية.

3. مدى نشر البيانات من عدمه:

يلاحظ أن البيانات بناء على هذا الأساس تبوب إلى:

- بيانات منشورة.
- بيانات غير منشورة.

و يلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصة وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلاً.

III- الأسلوب المتبع في التحليل:

تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي من أمثلتها:

- أسلوب التحليل بالنسب المالية.
- أسلوب التحليل بالمقارنات.
- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية.
- أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

بشكل عام يعتمد اختبار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى خبرة المحلل المالي.

IV- البعد الزمني للتحليل:

للتحليل بعد زمني يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1. التحليل الرأسي:

بمعنى لأن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل عناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

و مثال ذلك لو كان التحليل مطبقا على قائمة المركز المالي فإن من النسب الناتجة ما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{مجموع الأصول المتداولة} \% \quad , \quad \text{مجموع الأصول الثابتة} \% \quad , \quad \frac{\text{المباني}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}} \% \\ & \text{مجموع الأصول} \quad \text{المدينون} \% \\ & \text{مجموع الأصول المتداولة} \end{aligned}$$

2. التحليل الأفقي:

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

كما يلاحظ أن هذا التحليل يستهدف سلوك عنصر من عناصر القائمة المالية على مدار فترات زمنية، قد تكون سنتين أو أكثر، مع توضيح التغير الحاصل في قيمة هذا العنصر في صورة مطلقة أو على شكل نسبة مئوية، ويتخذ من السنة الأولى سنة أساس تقاس عليها السنوات التالية لمعرفة التغيرات أو الاتجاهات لكل عنصر و يستفاد من هذا التحليل فيما يلي:

- التعرف على سلوك أي عنصر من عناصر القائمة المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن.

- اتخاذ القرارات المناسبة بعد التعرف على أسباب التغير التي يتم التعرف عليها بعد تقييم انجازات المنشأة و نشاطاتها المختلفة.

V- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

1. التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، ويستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وانجازاتها في الأجل القصير، ويعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الأجل كذلك، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته، والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

وبناء على ما ذكر يهتم به البنوك والموردون، والمديرون الماليون كل في إطار عمله.

2. التحليل المالي طويل الأجل:

أسوة بالتحليل قصير الأجل فقد يكون رأسيا أو أفقيا، ولكنه يختلف عنه في الفترة الزمنية التي يغطيها، التي تتصف بطولها، وبالتالي فإنه يستفاد منه في قياس قدرات المنشأة وانجازاتها في الأجل الطويل.

ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المنشأة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم المنشأة في السوق المالية.

كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم المنشأة، والمستثمرين في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الإقراض طويل الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها.

وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الأجل و بشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع و إدارة الأصول الثابتة وما شابه ذلك.

VI- الهدف من التحليل المالي:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

1. تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير والأجل الطويل.
2. تحليل لتقويم ربحية المنشأة.
3. تحليل التدفقات النقدية.
4. تحليل لتقييم كفاءات الإدارة أو إحدى الإدارات.
5. و أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

VII- المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي ومنها:

1. التحليل الشامل: يشمل كافة نشاطات المنشأة لسنة مالية واحدة أو لمجموعة من السنوات.
2. التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من نشاطات المنشأة فقط لفترة زمنية معينة أو أكثر.

VIII- أنواع أخرى من التحليل يصعب حصرها.

ثانيا: أهداف التحليل المالي، و طبيعته

1- أهداف التحليل المالي:

بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:¹

- معرفة وضع الشركة في قطاعها.
- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.

(1) الدكتور أيمن الشنطي و آخرون، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص، 129.

- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

2- طبيعة التحليل المالي:

لا بد من التنبيه بأن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك في تفصيلاتها لرأي المحلل ولكن لا مانع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساسا لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي ومن هذه الأسس العامة ما يأتي⁽¹⁾:

- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم، ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.
- تحديد الفترة التي يشملها تحليل القوائم المالية: لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء.
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: لأن رغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات. أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.
- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث: لأن المشكلة موضوع البحث هي السيوولة، لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة.
- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب: وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق.
- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، و لا مانع من استعمال أكثر من معيار.
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه: للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- تحليل أسباب الانحراف وتحديد لها.
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

.131-130

--	--

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

--

⁽²⁾

المطلب الثالث: مراحل التحليل المالي و استعمالاته:**أولاً: مراحل التحليل المالي**

إن إنجاز التحليل المالي يستوجب المرور بمراحل وخطوات أساسية حيث أن هذه المراحل والخطوات تختلف من تحليل إلى آخر، ويمكننا أن نوجز أهم مراحل التحليل المالي بالمراحل التالية:⁽¹⁾

I- مرحلة الإعداد و التحضير:

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل أو استلامه لكتاب التكاليف، سواء من أطراف خارجية أو داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثران إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاته، ويقوم المحلل المالي في هذه المرحلة بالخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من التحليل:

تعتبر هذه النقطة من أهم خطوات التحليل المالي، حيث بموجبها يتقرر الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعلومة الواجب جمعها

2- مدى و نطاق التحليل:

بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل هل يشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعدها لمنشآت أخرى مشابهة؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات عدة؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي.

3- تحديد و جمع المعلومات و البيانات اللازمة للتحليل:

يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات التي سيقوم بجمعها، وكلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه جميع الأهداف المرجوة، كلما كانت متوفرة لهذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها، وعلى ذلك يجب على المحلل جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية، وأن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل.

(1) - المرجع السابق، ص، 138..143

II- مرحلة التحليل:

هي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل وتتكون من الخطوات التالية:

1- إعداد تبويب و تصنيف المعلومات:

تعتبر خطوة مهمة حيث تتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة.

2- اختيار الإدارة الملائمة للتحليل:

يتطلب ذلك عناية خاصة من المحلل لما يشكله من أثر هام على نجاح التحليل، حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختارة وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى. و هناك أدوات تحليل متعددة من حيث التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل...الخ.

3- تحديد الانحرافات و أسبابها:

وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته بالأرقام أو مؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة لأعوام أخرى أو تخص المنشآت المنافسة في نفس القطاع، وتساعد الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المنشأة التي تستهدفها التحليل. كما قد تكون هذه الانحرافات ايجابية أو سلبية، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة، ويجب على المحلل على الأقل تحديد الانحرافات وتتبعها و من ثم يقوم في البحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى لا يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها.

III- مرحلة الاستنتاجات و التوصيات:

وتعتبر هذه المرحلة آخر مراحل التحليل المالي ولعلها ذو أهمية كبيرة لا تقل عن الخطوات السابقة، حيث يتم من خلاله اجني ثمار الخطرات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل، ويتم من

خلالها وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي يتم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك ويحاول المحلل عند كتابته لهذه التقارير أن يتبع الإرشادات التالية:

- 1) البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي أوصل إليها التحليل.
- 2) الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل.
- 3) اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

ثالثاً: استعمالات التحليل المالي:

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة، أهمها:⁽¹⁾

I. التحليل الائتماني:

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين) وبالتالي:

الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض، فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

II. التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

⁽¹⁾ الدكتور أيمن الشنطي و آخرون، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 127-128.

III. تحليل الاندماج و الشراء:

ينتج هذا التحليل من (الاندماج و الشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.

IV. تحليل تقييم الأداء:

هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

V. التخطيط:

تعتبر هذه العملية أمرا ضروريا لمستقبل كل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات.

وعملية التخطيط هي عبارة عن وضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهذا بطبيعة الحال يجعل تركيبة هذه العملية على شقين هما: الأداء السبق، و تقدير الأداء المتوقع.

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المادي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالا واسعا ما يلي: المستثمرون، المصالح الحكومية، الدائنون، إدارة المؤسسة نفسها، سماسرة الأوراق المالية، المؤسسات المتخصصة بالتحليل، العاملون.

رابعا: الأطراف المهمة بالتحليل المالي:

يشير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من

التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة، ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي بما يلي: ⁽¹⁾

I. إدارة المنشأة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام) بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل أداة من أجل:

أ- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.

ب- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية.

ج- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

II. أصحاب المنشأة:

وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام مما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

III. الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبع لنوع الدين:

1- **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنين هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على

فوائد أموالهم و بالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول

الثابتة ومستوى الربحية و كفايتها في تغطية الفوائد السنوية

2- **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنين هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه،

لذا نجد الدائنين هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل ولمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

⁽¹⁾ - منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2008، ص 18-19-20.

IV. جهات أخرى:

- 1- **الغرف التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.
- 2- **أجهزة التخطيط:** وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التحليل المالي.
- 3- **المستثمرون المحتملون:** لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرين المحتملين يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.
- 4- **المصارف وشركات التأمين:** لدراسة مدى قدرة الوحدة في تسديد القروض التي يمكن منحها لها وكذلك في إمكانية التأمين على أنشطتها، إذا ما كانت قادرة على الاستمرار في النشاط والنمو وسداد الأقساط، فإن المصارف وشركات التأمين تعتمد إلى حد كبير على نتائج التحليل المالي للمنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.
- 5- **العملاء و الموردين.**
- 6- **آخرون.**

المبحث الثاني: الميزانية المالية وتحليلها بواسطة التوازنات المالية

المطلب الأول: الميزانية المالية

أولاً: المفهوم

هي ميزانية مستمدة من الميزانية المحاسبية للمؤسسة ترتب فيها عناصر أصول وخصوم المؤسسة وفقاً لمبدأ السيولة والاستحقاق في المدى القصير، وتقوم هذه العناصر بالقيمة الصافية وبالقيمة الحقيقية لها وليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال في الميزانية المحاسبية.

ثانياً: أهداف الميزانية المالية

استخدم التحليل المالي للميزانية أول الأمر من طرف البنوك من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسات التي تطلب قروضا من هذه البنوك وعلى أساس هذا التحليل يتم قبول البنك لطلب القرض المقدم له من المؤسسة أو رفضه. ثم تطور التحليل المالي للميزانية ليصبح مستخدماً من قبل المؤسسات حيث تم إعداد الميزانية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، ويقصد بالقدرة على الوفاء قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المتعاقد عليها، أما سيولة عنصر من عناصر الأصول فيقصد بها إمكانية تحويل هذا العنصر إلى نقود بشكل سريع، فالميزانية المالية إذن تسمح بتقييم الذمة المالية للمؤسسة والتأكد من عدم مواجهتها لخطر الإفلاس بالتصفية في المدى القصير.

ثالثاً: إعداد الميزانية المالية:

I. الكتل الكبرى للميزانية المالية:

يتم إعادة ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية لتصبح مستجيبة لأهداف التحليل المالي.⁽¹⁾

أ- مبدأ إعادة الترتيب:

- ترتيب عناصر الأصول على حسب سيولتها المتزايدة.
- ترتيب عناصر الخصوم على أساس درجة استحقاقها المتزايدة.

⁽¹⁾ <http://www.onefd.edu.dz>

- اعتماد مبدأ السنوية (سنة واحدة) في تحديد كتل الميزانية المالية بحيث تصنف عناصر الأصول إلى عناصر سيولتها فوق السنة أي طويلة المدى وأخرى سيولتها قصيرة المدى أي سنة أو أقل.

وتصنف عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق إلى عناصر درجة استحقاقها فوق السنة أي طويلة المدى وأخرى درجة استحقاقها قصيرة المدى.

- يتم تقييم كل العناصر بالقيم الصافية الحقيقية لها وليس بالقيم التاريخية.

ب- الكتل الكبرى للميزانية المالية:

بعد إعادة ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية وفقا لمبدأ السيولة والاستحقاق، نحصل على كتل الميزانية المالية كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (3): كتل الميزانية المالية

ب-1- جانب الأصول:

جانب الأصول
• الأصول الصافية الثابتة لمدة تفوق السنة:
- الاستثمارات
- عناصر المخزونات و المدينون الثابتة لأكثر من سنة.
• الأصول الصافية الثابتة لمدة تفوق السنة:
- المخزونات المتداولة
- المدينون (الأقل من سنة)
- النقديات

ب-2- جانب الخصوم:

جانب الخصوم
• الأموال الدائمة لأكثر من سنة:

- الأموال الخاصة
- الديون طويلة و متوسطة الأجل
-
• الديون قصيرة الأجل
- ديون المخزونات كالموردين
- باقي الديون و الاستحقاقات الني مدتها أقل من سنة.

Source : <http://www.onefd.edu.dz>

تقديم الميزانية المالية:

أ- شكل الميزانية المالية:

تظهر عناصر الميزانية المالية بالقيمة الحقيقية مقسمة على مجموعات في جانب الأصول و3 مجموعات في جانب الخصوم كما يلي:

شكل رقم(1): الميزانية بتاريخ N/12/31

الأصول	القيمة الحقيقية	الخصوم	القيمة الحقيقية
أصول ثابتة	XXXXXX	أموال خاصة	XXXXXX
قيم الاستغلال	XXXXXX	ديون طويلة الاجل	XXXXXX
قيم قابلة للتحقيق	XXXXXX		
قيم جاهزة	XXXXXX	ديون قصيرة الأجل	XXXXXX
مجموع الأصول	XXXXXX	مجموع الخصوم	XXXXXX

Source : <http://www.onefd.edu.dz>

ب- جدول إعادة ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية:

من أجل التحول من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية وذلك بإجراء التحويلات الضرورية على عناصر الميزانية المحاسبية يستعمل الجدول المحاسبي التالي:

جدول رقم (4): جدول اعادة ترتيب عناصر الميزانية المحاسبية

بالنسبة لجانب الأصول:

الفرق إعادة التقييم		القيمة الحقيقية	القيمة المحاسبية الإجمالية	الأصول
ق -	ق +			
				الأصول الثابتة
				:
.....				مجموع الأصول الثابتة
				قيم الاستغلال
				:
.....				مجموع قيم الاستغلال
				القيم القابلة للتحقيق
				:
.....				مجموع القيم القابلة للتحقيق
				القيم الجاهزة
				:
.....				مجموع القيم الجاهزة
.....				مجموع الأصول
+ / - الفرق النهائي				

بالنسبة لجانب الخصوم:

الخصوم	القيمة الحقيقية
الأموال الخاصة:	
:	
+ / - فرق إعادة تقييم عناصر الأصول	
مجموع الأموال الخاصة	
الديون طويلة الأجل	
:	
مجموع الديون طويلة الأجل	
الديون قصيرة الأجل	
:	
مجموع الديون قصيرة الأجل	
مجموع الأصول	

Source : <http://www.onefd.edu.dz>

المطلب الثاني: التحليل بواسطة رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل و**الخزينة:**

أولاً: رأس المال العامل:

1-1- تعريف:

هو مجموع الأموال المستخدمة في عمليات الاستغلال أي الجزء غير الثابت من الأصول، أو بعبارة أخرى هو مجموع الأصول المتداولة.⁽¹⁾

⁽¹⁾ <http://www.onefd.edu.dz>

54

- رأس المال العامل الصافي سالب $FR < 0$: في هذه الحالة نجد أن المؤسسة تعجز عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

1-1-2- رأس المال العامل الوظيفي:

- المفهوم و طريقة الحساب:

هو مؤشر يتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية ويعرف على أنه: « فائض الموارد الدائمة المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال »

ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة. و يحسب كآتي:

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة.

1-2-2- احتياجات رأس المال العامل:

هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، وكما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة. وتنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى⁽¹⁾:

1-2-2-1- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (إ.ر.م.ع.إ):

يمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل، ويتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة ويعبر عنه بالعلاقة:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال.

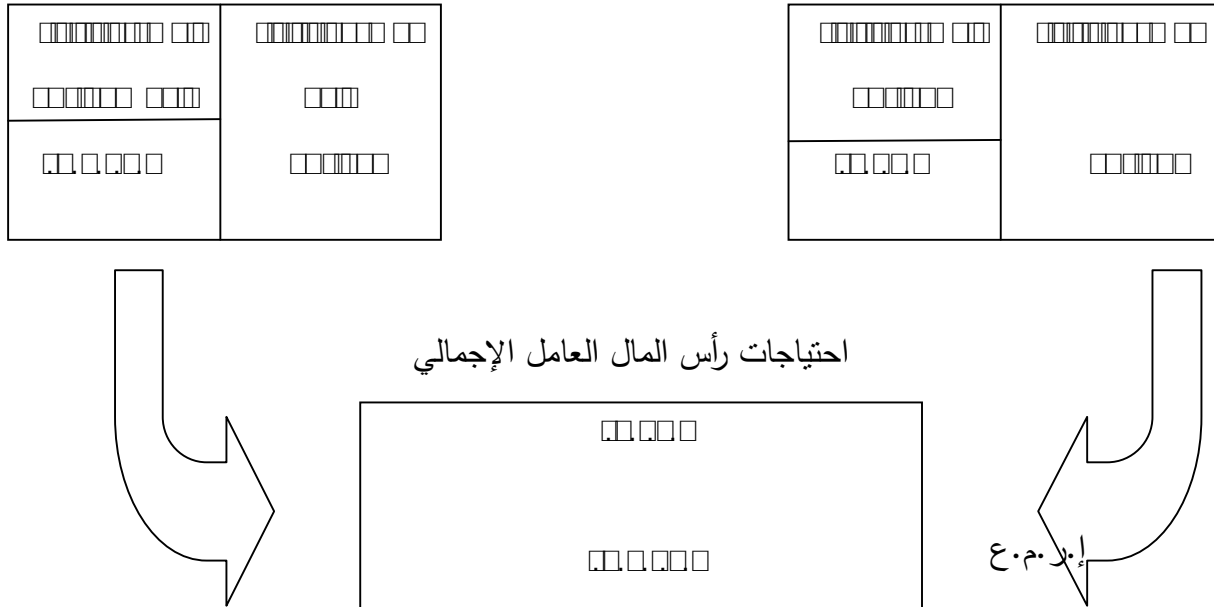
1-2-2-2- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (إ.ر.م.ع.خ.إ):

يمكن أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (استثنائية) غير أن هذا النوع من الذمم والديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل ويعبر عنه بالعلاقة:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

والشكل التالي يبين كيفية حساب كل من احتياجات رأس المال العامل للاستغلال، احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال واحتياجات رأس المال العامل.

الشكل رقم (2): مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل



Source: <http://www.onefd.edu.dz>

1-3- الخزينة الصافية:

تعرف على أنها فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيات واحتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة،

ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئها. وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين⁽¹⁾

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو الخزينة الصافية = الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال الخزينة أصول - أموال الخزينة خصوم.

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية:

الحالة الأولى: الخزينة الصفرية: وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

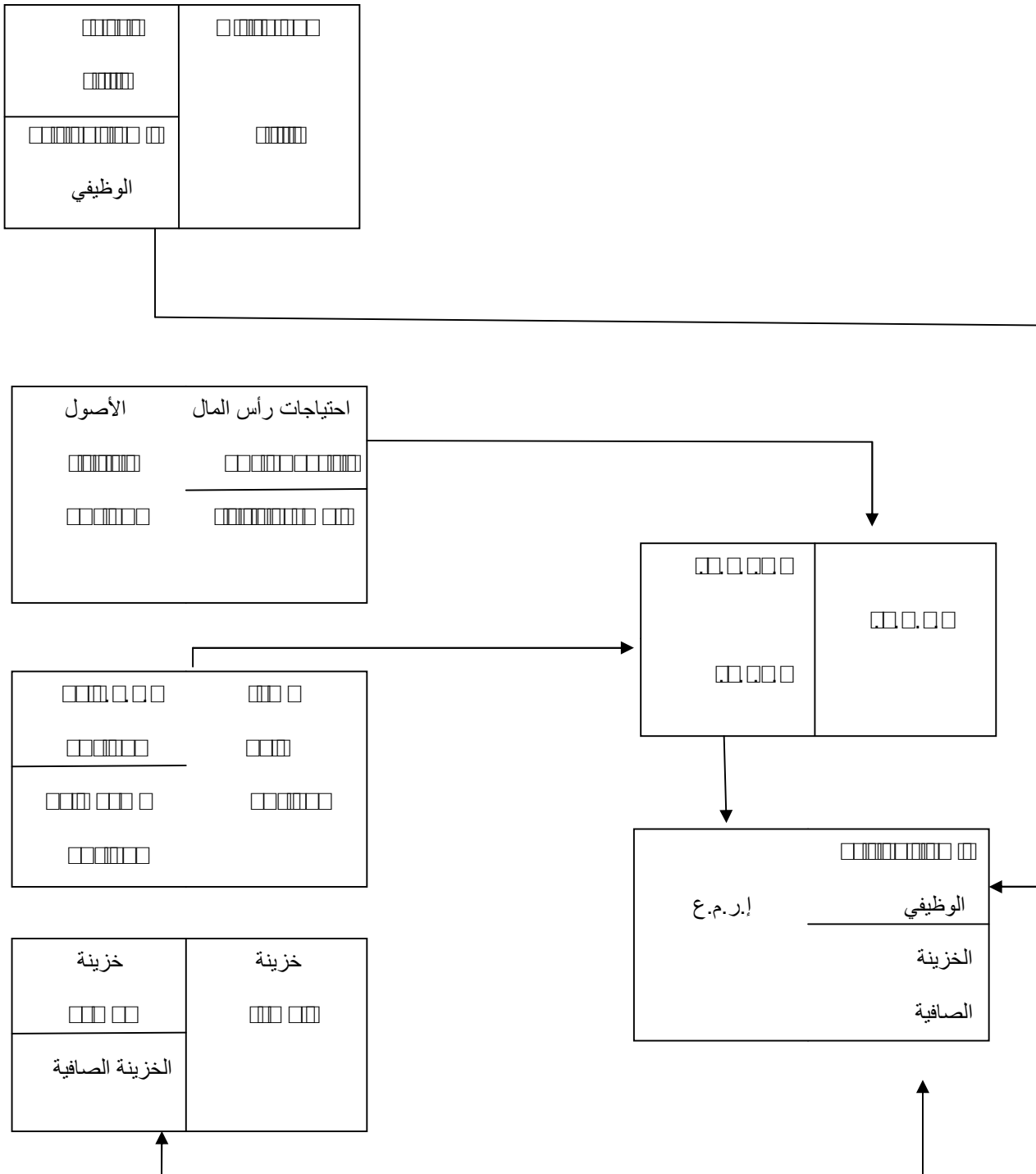
الحالة الثانية: الخزينة الموجبة: في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

الحالة الثالثة: الخزينة السالبة: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

و في الشكل التالي نقدم التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

¹ المرجع السابق، ص 96-97-98.

الشكل رقم(3): التوازن المالي في الميزانية الوظيفية



المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي(دراسة حالة)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص_الإدارة المالية_ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري _ قسنطينة _2011_2012.

المبحث الثالث: تحليل الميزانية المالية بواسطة النسب و جدول حسابات النتائج

المطلب الأول: النسب المالية:

تعتبر النسب المالية محاولة لإيجاد العلاقة بين معلومتين خاصتين إما بقائمة المركز المالي للمؤسسة وبقائمة الدخل أو بهما معاً، لذا فهي تزود الأطراف المعنية بعملية التحليل بفهم أفضل عن حقيقة وضع المؤسسة عما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدة. ولغاية دراسة النسب المالية سوف يتم تقسيمها إلى خمس مجموعات هي:

أولاً: نسب السيولة

تهدف إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات، وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى. وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجوداتها القصيرة الأجل، ومجموع التزاماتها القصيرة الأجل، ويتوقف مستوى السيولة المطلوب لمقابلة المؤسسة القصيرة الأجل على مدى انتظام تدفقاتها النقدية، لذا تحتج الشركات الصناعية إلى معدلات سيولة أعلى من تلك التي تحتاجها شركات الخدمات الكهربائية، مثلاً، لارتفاع مخاطر التذبذب في الأولى ولاخفاضاها في الثانية.

أهم نسب سيولة:

1- نسبة التداول: تحسب هذه السبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتعتبر هذه السبة من أقدم النسب وأوسعها انتشاراً، وتستخدم كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من موجوداتها المتداولة.

وقد قبلت نسبة التداول كمقياس عام للسيولة لأنها تقدم أفضل مؤشر منفرد عن مدى تغطية المطلوبات المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقد في موعد يتزامن وموعد سداد المطلوبات المتداولة، وينظر المحللون إلى تدني نسبة السيولة بقلق لكونه مؤشرا لمشكلات في التدفق النقدي على المدى القصير قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة، أما ارتفاع هذه النسبة فيعني زيادة في قيمة الموجودات المتداولة المتحررة من مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، الأمر الذي يعني وضعاً أكثر أماناً بالنسبة للدائنين قصيري الأجل.⁽¹⁾

وتنعكس سلبياً على نسبة التداول أية صعوبة مالية تواجه المؤسسة، فضعف قدرتها على الوفاء يؤدي إلى التباطؤ في دفع الالتزامات، كما يؤدي إلى ارتفاع مديونيتها للبنوك، ومثل هذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع المطلوبات المتداولة، بنسبة أكبر من نسبة تزايد الموجودات المتداولة، الأمر الذي ينعكس على شكل انخفاض في نسبة التداول، ويعتبر مثل هذا الانخفاض عن بعض الموجودات.

ويؤخذ على هذه النسبة كمقياس للسيولة اهتماماً بالكم، أي بقيمة الموجودات المتداولة ومدى تغطيتها للمطلوبات المتداولة، بغض النظر عن نوعية الموجودات المتداولة. وقابليتها للتحويل إلى نقد دون اهتمامها بالكيف، لكن يمكن معالجة هذا القصور في نسبة التداول من خلال:

- أ- تعريض هذه النسبة لاختبارات الكيف من خلال التحليل والتدقيق في مكوناتها.
- ب- التعرف على مدى التأثير المتبادل بين هذه النسبة والنسب الأخرى، فهذه النسبة لا تتأثر بكمية المخزون والذمم فحسب، بل تتأثر أيضاً بالموجودات الثابتة والمبيعات وحساب الأرباح والخسائر.
- ج- التخلص من المفهوم التقليدي على أساس أن الوضع المثالي لهذه النسبة هو 2: 1 وهذا المعدل يعني وجود هامش أمان كاف لعدم تعريض الدائنين القصيري الأجل لأي خطر حتى لو انخفضت قيمة الموجودات المتداولة إلى ما يعادل 50% من قيمتها.

(1) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، ص 311-314.

2- نسبة السيولة السريعة:

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسهيل موجوداتها من البضاعة، وضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، ولأنها تستثني البضاعة والمدفوعات مقدماً من البسط.

وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{البضاعة} - \text{المصروفات المدفوعة مقدماً}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

وتعتبر هذه النسبة تدقيقاً في نسبة التداول لأنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها القصيرة الأجل من النقد والأوراق المالية والديون الموجودة لديها دون الاعتماد على البضاعة.

ويتطلع بعض المحللين الماليين إلى سيولة سريعة مقدارها 1:1 كهدف مقبول لهذه النسبة، ويعتبرون التدني عن هذا المعدل ضرورة لاعتماد المؤسسة على تسهيل البضاعة من أجل الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، وعلى المحلل أن يقدر إذا كان هذا الاعتماد في موقعه أم لا. وانحراف هذه النسبة عن المعدل المقبول يعني ضغطاً على السيولة، ويؤكد حاجة المؤسسة لتصفية بعض بضاعتها لتتمكن من دفع ديونها قصيرة الأجل.

3- صافي رأس المال العامل:

ويحسب على النحو التالي:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة}.$$

ويعرف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة لهذا فهو ليس نسبة مالية كبقية النسب الأخرى، بل هو عبارة عن مفهوم كمي لنسبة التداول، حيث تبين بالأرقام مدى زيادة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة. في حين تعتبر نسبة التداول عن هذه الزيادة بطريقة نسبية أو بعدد المرات.

ويمثل صافي رأس المال العامل الجزء المتحرر من الموجودات المتداولة من سلطان المطلوبات، هذا الجزء عبارة عن هامش الأمان متاح للديون القصيرة الأجل على المؤسسة.

وتحاول المؤسسات التجارية والصناعية العمل بالحد الأدنى الممكن من صافي رأس المال العامل موازنة في ذلك بين السيولة والربحية.

4- نسبة النقد:

يهتم المحللون بهذه النسبة، لأن موجودات المؤسسة من النقد والأوراق المالية هي الموجودات الأكثر سيولة و هي بالتالي التي سيعتمد عليها في الوفاء بالالتزامات بشكل رئيسي خاصة إذا لم تتمكن المؤسسة من تسهيل موجوداتها الأخرى، ويتم احتسابها على النحو التالي:

$$\text{نسبة النقد} = \frac{\text{النقد} + \text{الأوراق المالية القابلة للتسويق}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

لهذا من المهم الانتباه إلى ان تدني هذه النسبة لا يعني في كل الأحوال سوء وضع السيولة لدى المؤسسة، لأنه قد تكون لها ترتيبات اقترض مع بنوك تحصل بموجبها على النقد عند الحاجة.

5- نسبة التغطية النقدية للاحتياجات النقدية اليومية:

تقيس هذه النسبة الفترة الزمنية التي تستطيع فيها المؤسسة الاستمرار بعملياتها اعتمادا على السيولة الموجودة لديها، لهذا أطلق عليها اسم Defensive Internal Ratio تقاس بالمعادلة:

$$\text{نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{البضاعة}}{\text{المعدل اليومي لتكاليف العمليات}}$$

يقصد بتكاليف العمليات تكلفة المبيعات والمصاريف الإدارية والعمومية مطروحا منها الاستهلاك والمصاريف غير النقدية.

أما المعدل اليومي لهذه التكاليف فهو خارج قسمة مجموعها على عدد أيام السنة (360 أم 365 يوما)

6- نسبة التدفق النقدي إلى الديون :

من مقاييس قدرة المؤسسة على خدمة دينها العلاقة بين التدفق النقدي من العمليات والدين القائم ويتم احتساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي / الديون} = \frac{\text{النقد المتحقق من العمليات}}{\text{إجمالي الديون القصيرة الأجل و الطويل الأجل}}$$

و يقصد بالنقد المتحقق من العمليات صافي الربح مضاف إليه الإستهلاكات والإطفاءات.

ثانيا: نسب النشاط

وهي تحدد السرعة التي بها تستطيع المؤسسة توليد نقد إذا تطلبت الحاجة ومن الواضح، أنه كلما أسرعّت المؤسسة في تحويل المخزون وحسابات المقبوضات إلى نقد، كانت في وضع أحسن، وتقترض النسب التالية والحسابات أن السنة بها 360 يوم.⁽¹⁾

2-1- متوسط فترة التحصيل:

إيجاد متوسط فترة التحصيل لمؤسسة سيخبرك عن المدة التي يجب على المؤسسة الانتظار قبل ترجمة المقبوضات إلى نقد، لاحظ أن المبيعات النقدية قد استبعدت من إجمالي المبيعات.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{حساب المقبوضات}}{\text{المبيعات السنوية بالائتمان} / 360 \text{ يوم}}$$

مثال: تشير صفحة الميزانية لمؤسسة إلى أن رقم حسب المقبوضات هو 700.000 دج، وتشير قائمة الدخل إلى أن المبيعات بالائتمان هي 5500.000 دج، حينئذ:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{700.000}{5500.000 / 360} = 45.8 \text{ يوم}$$

و كما هو الحال مع النسب الأخرى، فتفحص تلك النسب مقابل معلومات أخرى، فإذا كانت سياسة المؤسسة مد الائتمان للعملاء لمدة 38 يوما، فالفترة 15.8 يوما تعني أم المؤسسة لديها مشكلة في التحصيل في وقته وأن عليها مراجعة سياسة الائتمان، وعلى العكس، إذا كانت السياسة الاعتيادية

(1) جلال إبراهيم، التحليل المالي في الأعمال التجارية، دار الكتاب الحديث، 2011، ص 157-161.

للمؤسسة هي 55 يوما فترة تحصيل للعملاء، فإن المتوسط 45.8 يوم يشير إلى أن سياسة التحصيل للمؤسسة هي سياسة فعالة.

تذكر أن نسبة متوسط التحصيل هي فقط متوسط والتي قد تكون مضللة، فعلى سبيل المثال عندنا مؤسستان (أ) و (ب) والتي لها نفس الكمية من حسابات المقبوضات ولكن جداول التحصيل مختلفة.

جدول (أ) الوقت المتطلب لتحصيل المدفوعات

% للمتحصلات خلال			
	10 أيام	30 يوم	60 يوم
مؤسسة (أ)	10	30	60
مؤسسة (ب)	60	30	10

يشير الجدول (أ) إلى نسبة المقبوضات المتحصلة للمؤسستين في كل فترة زمنية، و من الواضح أن المؤسسة (ب) في وضع أحسن لأن 60% من المقبوضات تحصل خلال 10 أيام مقارنة فقط بـ 10% للمؤسسة (أ) وإذا كان للمؤسسة (أ) و (ب) نفس الرقم للعملاء ونفس كمية المقبوضات، فإن متوسط فترة تحصيلهم ستكون متماثلة، ولكن توزيعات التحصيلات، عامل لا يظهر في النسبة، ومن الواضح أنني إيجابي للمؤسسة (ب)، و نكرر ثانية، أن النسب المالية مفيدة، ولكن عليك الحذر في تفسيرها.

2-2- متوسط فترة السداد:

المقابل لحساب المقبوضات هو حساب المدفوعات ويجري نفس الشيء.

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{\text{حساب المدفوعات}}{\text{المشتريات السنوية بالائتمان} / 3 \text{ يوم}}$$

إلا أن المشتريات بالائتمان السنوية، لا تظهر في قائمة مالية، وللحصول على هذا الرقم تقدر نسبة تكلفة السلع المباعة التي اشترت بالائتمان.

مثال: افترض أن رقم حساب المدفوعات هو 275.000 دج فإذا كانت تكلفة السلع المباعة هي 3.000.000 دج و تقدر السلع التي اشترت بالائتمان بـ 80 %، فما هو متوسط فترة التحصيل؟

الحل: الرقم الذي سيستخدم للمشتريات السنوية بالائتمان هو 2.400.000 دج أي (3.000.000 x 0,80) ، ثم نجري الحسابات.

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{0.0 \text{ دج} \times 2}{0.0 \text{ دج} \times 0,8 + 3 \text{ يوم}} = 41,3 \text{ يوم}$$

وأي رقم أقل قد يعني أن البائعين يعطون خصما، أو يعتبرون أن المؤسسة هي مخاطرة تؤخذ في عين الاعتبار، ولذلك يطبقون عليها شروطا قصوى، وأي رقم أعلى قد يشير إلى أن المؤسسة تستطيع استلام شروط ائتمانية جيدة، أو أن ذلك " مسدد بطيء " يستخدمه الموردون كمصدر للتمويل.

2-3- تحويل المخزون إلى نقد:

دوران المخزون مهم للمؤسسة لأنها الأكثر أشكالا غير سائلة من الأصول الجارية، ولأن المؤسسة عليها أن تربط أرصدة لتكوين مخزون، فمن المفيد لها بيع المخزون بأسرع ما يمكن لتحرير النقد لاستخدامات أخرى، وعموما فمعدل دوران عالي للمخزون يعتبر استخدام فعال لهذه الأصول.

$$\text{نسبة دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة السلع المباعة}}{\text{متوسط المخزون}} = \frac{0.0 \text{ دج} \times 3.0}{0.0 \text{ دج} \times 3} = 10 \text{ مرة}$$

3- مكانة الدين في المؤسسة:

يمكن للمؤسسة أن تقترض نقدا لأغراض قصيرة الأجل، أساسا لتمويل رأس المال العامل، أو لأسباب طويلة الأجل، أساسا لشراء مصنع و آلات، فحينما تقترض من مؤسسة للأجل الطويل، فهي تلزم نفسها بمدفوعات زمنية ولسداد الأصل عند الاستحقاق.

ولعمل ذلك، عليها أن تولد دخلا كافيا لتغطية مدفوعات الدين، وكطريقة لإيجاد الموقف من الدين هو تحليل العديد من نسب الدين.⁽¹⁾

(1) - المرجع السابق، ص 162-165.

3-1- نسبة الدين :

وهي تبين نسبة إجمالي الأصول التي يمولها الدين، فكلما انخفضت نسبة الدين كلما قلت الرافعة المالية، وكلما ارتفعت نسبة الدين، كبرت الرافعة.

$$\text{نسبة الدين} = \frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي الأصول}} = 0,2 \text{ أو } 20\% \text{ مثلاً.}$$

والنسبة العالية تميل إلى تضخيم المكاسب، والنسبة المنخفضة قد تعني عدم كفاءة استخدام الدين.

3-2- نسبة الدين / حقوق المساهمين:

و نسبة الدين معروفة تتضمن العلاقة بين الدين طويل الأجل و حقوق المساهمين.

$$\text{نسبة الدين / حقوق المساهمين} = \frac{\text{الدين طويل الأجل} + \text{قيمة التأجير التمويلي}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

فإذا كان الدين طويل الأجل والتأجيرات التمويلية على صفحة الميزانية هو 2.000.000 دج و حقوق المساهمين هي 5.000.000 دج فإن هذه النسبة تساوي 40 %.

ومرافق الكهرباء في العالم الغربي، والتي لها تدفقات داخلية مستمرة من المقبوضات يمكن بأمان أن يكون لها نسبة (D/E) عالية، بينما المؤسسات ذات الدورات التجارية عادة ماتكون نسبة (D/E) منخفضة.

3-3- نسبة الدين طويل الأجل / إجمالي الأصول:

(LD/TA) تزودنا هذه العلاقة بمعلومات تتعلق بمدى الدرجة التي تمول المؤسسة أصولها عن طريق الدين طويل الأجل.

$$\text{نسبة LD/TA} = \frac{\text{الدين طويل الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويمكن استخدام هذه النسبة كتقريب لتقييم الرافعة المالية.

3-4- معدل تغطية الفائدة (غطاء الفائدة):

من المهم أيضا إيجاد كيفية استطاعة المؤسسة دفع فوائدها، ولهذا الغرض يمكنك استخدام ذلك المعدل، وقياس الكيفية الجيدة لمدفوعات فوائد المؤسسة التي يغطيها الدخل التشغيلي للمؤسسة (EBIT)، ومن الواضح، أنه كلما ارتفعت المعدلات كانت المؤسسة في وضع أحسن للسداد للمؤتمنين.

$$\text{معدل تغطية الفائدة} = \frac{\text{EBIT}}{\text{النفقات السنوية للفائدة}} = 2,67 \text{ مثلا.}$$

3-5- معدل التغطية الشاملة:

وللتعامل مع معدل تغطية الفائدة، فيمكن حساب معدل التغطية الشاملة.

$$\text{معدل التغطية الشاملة} = \frac{\text{التدفقات النقدية}}{\text{التأجير التمويلي + رسوم الفائدة + سداد الدين / ((1-t)) + التوزيعات التفضيلية / ((1-t))}}$$

حيث (t) هي معدل الضريبة، و كل الرسوم في المقام هي ثابتة ويجب أن تؤخذ في الاعتبار، ومن الواضح، أن المؤسسة ومستثمريها سيسترخون بأن يروا أعلى غطاء ممكن، ولكن ذلك يعتمد جزئيا على ربحية المؤسسة.

وحيثما تخرج نسب الدين عن مسارها، فإن المؤسسة قد تجد أن تكلفة رأسمالها تزايدت، وقيمة أسهمها قد تتدهور أيضا استجابة للدرجة الأعلى من المخاطرة المصاحبة للمؤسسة، لذلك فعلى المديرين الماليين أن يجتهدوا في تجنب حملهم دينا زائدا جدا في هيكل رأسمالهم.

4- نسب الربحية:

يوجه المستثمرون حملة الأسهم، والمديرون الماليون اهتماما كبيرا إلى ربحية المؤسسات فتحليل الربحية يبدأ بفحص الطريقة التي يستخدم بها مخلوط الأصول، والمديرون الأكفاء يديرون كفاءة استخدام أصولهم، فمن خلال زيادة الإنتاجية، يكونون قادرين على تخفيض أو التحكم في النفقات، ومعدلات العائد التي تحققها المؤسسة هامة إذا توقع مديروها جذب رأس المال والتعامل في تمويل ناجح

لنمو المؤسسة. فإذا انخفضت معدلات العائد لمؤسسة ما تحت مستوى مقبول، فإن (P/E) و قيمة أسهم المؤسسة تهبط، وهذا هو السبب في أن قياس أداء الربح حرج لأي مؤسسة.⁽¹⁾

4-1- هامش مجمل الربح:

وهي تبين مدى كفاءة إدارة المؤسسة لاستخدامات المواد والعمالة في العملية الإنتاجية.

$$\text{إجمالي هامش الربح} = \frac{\text{المبيعات} - \text{تكلفة السلع المباعة}}{\text{المبيعات}} = 40\% \text{ مثلاً.}$$

وحيثما تزداد بسرعة تكاليف العمالة والمواد، فمن المحتمل تخفيض هامش إجمالي الربح ما لم تستطع المؤسسة تمرير هذه التكاليف إلى عملائها في شكل أسعار أعلى.

4-2- هامش الربح التشغيلية:

وهي تبين مدى نجاح إدارة المؤسسة في توليد دخل من عمليات نشاطها.

$$\text{هامش الربح التشغيلي} = \frac{\text{EBIT}}{\text{المبيعات}} = 20\% \text{ مثلاً.}$$

بسط هذه النسبة يمثل المكاسب محسوبة بعد خصم تكلفة السلع المباعة ونفقات التشغيل من المبيعات (EBIT).

4-3- هامش صافي الربح:

هي تلك المتولدة من كل مراحل العمل التجاري، وهي:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{المبيعات}} = 10\% \text{ مثلاً.}$$

بعض المؤسسات لها هامش ربح عالية بما يزيد عن 20% وأخرى لها هامش ربح منخفضة حوالي 3-5%، ويختلف مستوى هذه الهوامش من نشاط إلى آخر.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 166-169.

ومن وجهة نظر المستثمر، فمن المفيد للمؤسسة أن تحافظ على هوامش ربح أعلى من مستوى نشاط القطاع، وإذا أمكن، أن تستعرض اتجاهها متحسنا.

4-4- العائد على حقوق المساهمين:

وهو مقياس لمعدل العائد للمساهمين، ومحللو الأوراق المالية وكذلك المستثمرون لهم اهتمام خاص بهذه النسبة، وعموما فكلما علا العائد، كلما زادت جاذبية السهم.

وهذه النسبة هي طريقة لتثمين الربحية ومعدل العائد للمؤسسة، الذي يمكن أن يقارن بمثيله من أسهم الشركات الأخرى.

$$\text{ROE} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق المساهمين أو صافي قيمة الثروة الملموسة}}$$

4-5- نسبة العائد على الاستثمار:

وهي لقياس التأثيرات المشتركة لهوامش الربح وإجمالي دوران الأصول

$$\text{ROI} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

هدفها هو مقارنة الطريقة التي تولد بها المؤسسة للأرباح والطريقة التي تستخدم بها أصولها لتوليد مبيعات.

5- نسب السوق:

تهتم المؤسسات باستجابة المستثمرين لأسهمهم، وهم يقومون بذلك بمقارنة نسب سوق معينة لإيجاد القيمة المسبغة على أسهمهم، وهذه القيمة تسمح لهم أيضا بتحديد تكلفة إصدار أسهم⁽¹⁾.

5-1- (P/E):

بجانب نموذج النمو الثابت للتوزيعات، هناك مقياس شائع الاستخدام لتقييم الأسهم وهو نسبة (P/E) ويسمى مضاعف السعر، وهذه النسبة تعطي مرتبة لقيمة السهم بالنسبة لمكاسبه.

⁽¹⁾ - مرجع سبق ذكره، ص 169...172.

(P/E) هو السعر الذي يرغب العديد من المستثمرين في دفعه لكل دينار مكتسب للسهم، فالشركة ذات الأداء العالي والتي تنمو بسرعة وذات إدارة جيدة ومخاطرة منخفضة نسبياً، لها (P/E) عالي، والحسابات الفعلية لـ (P/E) تتضمن:

1- تقدير EPS المتوقعة المستقبلية لسهم المؤسسة.

2- سعر الجاري للسهم.

$$3- \text{نسبة المدفوعات} = \frac{\text{التوزيعات } D}{\text{المكاسب}}$$

4- مقياس المخاطرة (K) مشتق من نموذج تئمين الأصل الرأسمالي CAMP والافتراض بأن المؤسسة تستخدم مواردها لتحقيق دخل، وعندما يتم ذلك بكفاءة وفعالية، فيظهر ذلك في قيمة (P/E) والمعادلة هي:

$$P/E = \frac{\text{نسبة المدفوعات}}{G-K} \text{ حيث: } K = \text{عائد السهم} - \text{معدل عدم المخاطرة}$$

$$G = \text{النمو المتوقع في المكاسب.}$$

5-2- غلة التوزيعات:

توزيعات حملة الأسهم هي مدفوعات من صافي الدخل فحملة الأسهم يشاركون في التوزيعات والمكاسب الرأسمالية في الأسهم التي يمتلكونها، لذلك فأحد العوائد الهامة التي ينظرون إليها هي التوزيعات والغلة التي يستلمونها من هذه التوزيعات، فبمقارنة غلة التوزيعات للأسهم، فالمستثمرون يشترون الأسهم ذات الأعلى غلة. وتجري المقارنة أيضاً بين غلات التوزيع للسهم، وغلات السند، والغلات على العديد من أسهم شركاء المرافق العامة الأمريكية تكون عالية نسبياً و تجذب عملاء معينين من المستثمرين الذين يبحثون عن تلك العوائد العالية وإمكانية المكاسب الرأسمالية.

والتوزيعات أيضاً هي مؤشرات لقدرة المؤسسة على توليد مكاسب ومقياس لاستقرار المالي، وهذا يفسر لماذا الأسهم التي تصرف توزيعات لها اتباع من المستثمرين. ولإيجاد كم تصرف المؤسسة، نستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المدفوع} = \frac{\text{التوزيع للسهم (D)}}{\text{المكاسب للسهم (E)}} = \frac{1,5}{6} = 25\%, \text{ مثلاً.}$$

ولأن غلة التوزيع تنسب التوزيعات إلى سعر السهم (DPS / PS) فمن المعلومات السابقة لسهم يباع بـ 15 دج، فغلة التوزيع تكون:

$$\text{غلة التوزيع} = \frac{1,5 \text{ دج}}{1 \text{ دج}} = 10 \text{ دج}$$

المطلب الثاني: استخدام النسب في تحليل الأداء:

كل من النسب السابقة مناقشتها تزودنا برؤى في كيفية العمل داخل المؤسسة، وكما نعرف، فإن التحليل المالي يكون له معنى أكثر عندما يكون هناك معايير تقاس بها نسب المؤسسة. فبالإضافة إلى فوائد النسب في الكشف عما إذا كان هناك تحسن أو تدهور في أداء المؤسسة، فإنه عليك أيضاً أن تقرر صحة الأداء بالنسبة للمنافسين، النشاط القطاعي، أو أحسن مؤسسة في النشاط القطاعي.

ولو أن المدير المالي يمكنه حساب النسب لشركات أخرى، فهذه المعلومة جاهزة ومتاحة من مصادر منشورة على الساحة الأمريكية مثل دان وبرايد ستريت للنسب العامة في الأعمال. والنسب القياسية لمؤسسة روبرت موريس بها تفاصيل أكثر للنسب حتى حسب حجم المؤسسة. وبانتهاء حسابات النسب المالية والنشاط القطاعي، فالمدير عادة ما يستخدم ثلاثة مناهج رئيسية لتحليل هذه النسب.⁽¹⁾

1- تحليل مقطعي CSA.

2- تحليل سلاسل زمنية TSA.

3- تحليل مقارن CA.

والتحليل المقطعي يقارن النسب عند نقطة زمنية ويستخدم لمعرفة ما إذا كانت عالية أو منخفضة بالنسبة للمؤسسات الأخرى أو النشاط القطاعي، وهذا النوع من التحليل يساعد في ترتيب الاداء، مثل نفقات غير عادية، ... إلخ، والتي من غير المحتمل تكرار حدوثها وذلك يدعو إلى سبب ضرورة قيام المديرين بتحليل التغيرات في هذه النسب على ممر الوقت.

(1) المرجع السابق، ص 173-174-175.

وتحليل السلاسل الزمنية يسمح للمديرين باقتفاء اتجاه النسب على ممر الزمن، وذلك يزود بطريقة لملاحظة التحسن أو التدهور في الأداء. أيضا، بعض المؤسسات قد يكون لها سجل صغير للنسب في الماضي ولكن قد تكون لاحقة للنشاط القطاعي. وهناك اشتقاقات من الاتجاهات السابقة التي يجب أن تتحرى للتأكد مما إذا كانت هذه الانتقالات دائمة أم حدثت مرة واحدة.

والتحليل المقارن يشير إلى دراسة لنسب الشركة ومقارنتها مع نسب النشاط القطاعي أو شركات أخرى، ومن الضروري تحليل الأسباب لماذا بعض النسب أعلى أو أقل عن مستويات معينة، ولماذا تزيد أو تقل عن أسس نسبية؟

ويعرف الجدول (4) نسب فرضية مختارة لمؤسسة مقارنة بالنشاط القطاعي، وللنظر كيف يمكن أن نطبق هذه الثلاثة أنواع من التحليل على النسب الفرضية في ذلك الجدول. ومن النظرة السريعة، فالأرقام تدلنا على أنه خلال فترة سبع سنوات فإن التحسن في السيولة والأرباحية للمؤسسة كانت أكبر مما في النشاط القطاعي ككل، فقد تناقصت نسبة الفائدة المكتسبة للمؤسسة، جزئيا لأن نسبة (D/E) تزايدت بحدّة. ولكن مازالت أعلى من مستوى النشاط القطاعي.

كما يلاحظ أيضا، وعلى العموم، أن مستويات السيولة، الربحية، وغطاء الفائدة، أحسن منها في النشاط القطاعي، وهناك تغير أقل تحسنا في الرافعة المالية (D/E) للمؤسسة، الذي ارتفع إلى 45%، ففي عام 1998 كان ملحوظا علوه عن الرافعة المالية في النشاط القطاعي، ما يبين أنه مستقبلا يمكن النصح بإصدار أسهم بدلا من دين لمماثلة نسبة (D/E) للنشاط القطاعي.

كما يبين الجدول أن معدل نمو المؤسسة هو نفسه في النشاط القطاعي، فإن نسبة (P/E) تكون أعلى، من المحتمل بسبب أن السيولة بصفة عامة وسمعة الشركة أحسن مما في النشاط القطاعي. إلا أن المفاضلة في المخاطرة / العائد للمؤسسة في عام 1998 كان مماثلا لما في النشاط القطاعي، كما اضطره معامل الاختلاف، ومن الظاهر أن المستثمرين رأوا الزيادة في نسبة (D/E) كتحذير، بناء عليه فإن نسبة السعر / المكاسب انخفضت من 10,5 عام 1998 إلى 10 عام 2005. و قد بقيت (P/E) للنشاط القطاعي غير متغيرة في هذه الفترة الزمنية.

وهذه التفاصيل في النسب تساعد على تحديد نواحي القوة والضعف في عملياتهم، ونتيجة لذلك، فتحليل هذه النسب يزود المديرين بأدوات لتحسين الأداء العام لمؤسساتهم

جدول رقم(5):نسب فرضية لمؤسسة مقارنة بالنشاط القطاعي

النسب		المؤسسة		النشاط القطاعي	
		1998	2005	1998	2005
النسبة التجارية	2 مرة	2,5 مرة	1,8 مرة	1,9 مرة	
متوسط فترة التحصيل	51,3 يوم	60 يوم	43 يوم	45,2 يوم	
نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	30%	45%	40%	38%	
نسبة الفائدة المكتسبة (معدل تغطية الفائدة)	4,1 مرة	3,8 مرة	3 مرة	3 مرة	
هامش صافي الربح	6,2%	8,3%	5,1%	6%	
العائد على الاستثمار	12,3%	13,4%	10,4%	11%	
معامل الاختلاف	0,90	0,81	0,90	0,90	
معدل نمو المكاسب (متوسط 7سنوات)		0,09%		0,09%	
نسبة السعر إلى المكاسب PE	10,5 مرة	10 مرة	8 مرة	8 مرة	

المطلب الثالث: جدول حساب النتائج:أولاً: المفهوم:

بجانب حساب النتائج تستخدم في الحياة العملية العديد من المسميات المختلفة لوصف القائمة التي تعرض مكونات ورقم صافي الربح للفترة، مثل قائمة الدخل، قائمة الربح. ومهما كانت هذه التسمية التي تطلق على تلك القائمة يجب أن تفحص بشكل كاف لقراء التقارير المالية عن مكونات صافي الربح المحقق في خطوات متتابعة ولقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه:"بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".

ثانياً: أهمية حساب النتائج:

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في تقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

الشكل رقم(4): حساب النتائج

المنتجات	الأعباء
المنتجات العملية المنتجات المالية	النتيجة العملية الأعباء العملية
	النتيجة المالية الأعباء المالية
المنتجات الاستثنائية	النتيجة الاستثنائية الأعباء الاستثنائية
مجموع المنتجات	نتيجة الدورة مجموع الأعباء

Source : Elie Cohin, Analyse Financière,ED

لقد حدد النظام المالي المحاسبي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب موازمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم، وهما:

- حساب النتائج حسب الطبيعة.
- حساب النتائج حسب الوظيفة.

4-1- حساب النتائج حسب الطبيعة:

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات، بضائع...) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.

4-2- حساب النتائج حسب الوظائف:

يقوم على مراقبة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة، وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، أسعار التكلفة والأعباء التي يقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية، دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية. ولإعداد هذه القائمة فإنه يتطلب إعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها لحصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع...) إلى الأعباء حسب الوظيفة.

الجدول رقم (6): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظائف

رقم الأعمال	رقم الأعمال	رقم الأعمال
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها		كافة المبيعات
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
1- إنتاج السنة المالية		
المشتريات المستهلكة		
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		
2- استهلاك السنة المالية		
3- قيمة الاستغلال المضافة (2-1)		
أعباء العاملين		
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال		
المنتجات العملية الأخرى		
الأعباء العملية الأخرى		
المخصصات للاهلاكات و الأرصدة		
استئناف عن خسائر القيمة و الأرصدة		
النتيجة العملية		
المنتجات المالية		
الأعباء المالية		
النتيجة المالية		
النتيجة العادية قبل الضرائب		
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		

	المنتجات غير العادية	
	الأعباء غير العادية	
	النتيجة الاستثنائية	
	النتيجة الصافية للسنة المالية	

Source : Elie Cohin, Analyse Financière,ED

خاتمة الفصل:

ان التحليل المالي لطلبات قروض الاستثمار يمثل إحدى الأدوات التي تستخدمها البنوك التجارية في دراستها لطلبات منح القروض. فالبنوك تعتبر الملجأ الرئيسي للمؤسسات و المشاريع في تمويل التزاماتها الطويل الأجل و التي لا يمكنها تحمل أعبائها بالكامل ,لذلك تلجأ إلى البنوك التي تضمن هذا التمويل. غير أن هذا لا يعني أن البنوك تمنح قروض الاستثمار بسهولة. إلا أنها تقوم بدراسة هذه القروض باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي بغية الحكم على قدرة المؤسسة على الوفاء و في الآجال المحددة.

و بهذا يحتل التحليل المالي أهمية بالغة لدى البنوك التجارية في تقييم نشاط المؤسسة و الحكم على حسن استخدامها للقرض الاستثماري خاصة في ظل المخاطر المرتبطة به.

الفصل الثالث:

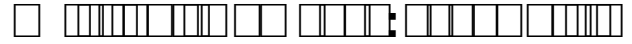
دراسة تطبيقية بالصندوق الوطني
للتوفير والاحتياط بنك

تمهيد:

بعدما قمنا بالدراسة النظرية للبنوك التجارية و القروض بمختلف أنواعها وكذا عملية منح هذه القروض و المخاطر قد تتجر عنها و كيفية معالجتها، وقيامنا ايضا بالدراسة النظرية للتحليل المالي و دوره في منح القروض الاستثمارية، كان لابد من إتباع ذلك في الجانب التطبيقي حتى نتمكن من معرفة مدى تطابق الواقع النظري وكذا مدى استخدام البنوك التجارية للتحليل المالي عند منحها القروض وقد وقع اختيارنا على الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك.

وقصد الوصول للأهداف المسطرة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: لمحة عن مكان التبرص
- المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لقرض استثماري



يعد الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط . بنك . من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بتمويل قطاع السكن ، فقد مر بعدة مراحل توسعت من خلالها أنشطته فمن صندوق ادخار إلى تحويله إلى بنك ، و ذلك باستحداث أجهزة جديدة به ، و بالتالي فقد أصبح هذا البنك يحاول في كل مرة تقديم منتج جديد موجه لتمويل السكن و هذا مواكبة للتطور الذي يعرفه هذا القطاع في بلادنا .

و من أجل إبراز كل هذا سنحاول في هذا المبحث أن نعطي لمحة تاريخية عن هذا البنك و نبين فيه أيضا مهامه ، تنظيمه و كذا تطلعاته .

المطلب الأول: نبذة تاريخية للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط وتعريفه

أولاً: نبذة تاريخية للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط

تم تأسيس الصندوق الوطني لتوفير و الاحتياط في 10 اوت 1964 على أساس شبكة صندوق التضامن للولايات و البلديات الجزائرية و تتمثل مهامه في جمع التوفير .

أول وكالة للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط فتحت أبوابها يوم 1 مارس 1967 بتلمسان في حين تم تسويق دفتر الصندوق الوطني للتوفير منذ سنة قبل فتح الوكالة على مستوى شبكة البريد. و قد مر تأسيس الصندوق بالمراحل التالية:

I. المرحلة الاولى: 1964-1970 جمع التوفير في الدفتر

خلال هذه الفترة كان يتمثل نشاط الصندوق فقط في جمع التوفير في الدفتر مع منح قروض اجتماعية. كانت شبكة الوطني للتوفير و الاحتياط تشمل على وكالتين مفتوحتين فقط للمواطنين في 1967 وعلى 575 نقطة جمع المتواجدة على مستوى شبكة البريد.

II. المرحلة الثانية: 1971-1979 تشجيع تمويل السكن

في ابريل 1971 أصدرت تعليمة تكلف بها الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط لتمويل البرامج لانجاز السكنات باستعمال موارد الخزينة العمومية، و بالتالي توفير الأسر يعرف انطلاقة و تطور هائل، وفي نهاية 1975 تعد الفترة التي تم فيها بيع أول السكنات لصالح مالكي دفاتر التوفير .

في 1979 كان للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط 46 وكالة علمية.

III. المرحلة الثالثة: عشرية الـ 80 الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في خدمة الترقية العقارية

مهام أخرى خصصت للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يتعلق الأمر بالقروض العقارية الموجهة للخواص وذلك ومن اجل بناء السكنات و تمويل السكن الترقوي وذلك حصريا لصالح الموفرين.

في 31 ديسمبر 1988 تم بيع 11.590 مسكن في إطار بلوغ الملكية اتخذ الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط سياسة التتبع في القروض الممنوحة لاسيما لصالح المهن الحرة، عمال، عمال قطاع الصحة و تعاونيات الخدمة والنقل.

توسعت شبكة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط حيث بلغ عدد وكالاته 120 وكالة (47 ولاثية 73 ثانوية).

IV. المرحلة الرابعة: 1990 وضع قانون النقد و القرض

يبقى الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط الرائد في جمع التوفير في الجزائر وذلك نظرا لأهمية مبالغ موارد التوفير التي تم جمعها بالنسبة لـ 135 وكالة و 2652 مكتب متواجد وذلك إلى غاية 31/12/1990 مجموع 82 مليار دج من بينها 34 مليار دينار في دفاتر التوفير بالعملة الصعبة. قيمة القروض الممنوحة للخواص إلى غاية التاريخ قدرت بـ 12 مليار دينار لمجموع 80000 قرض.

V. المرحلة الخامسة: ابريل 1997 أصبح الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بنك

في 6 ابريل 1997 غير الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط نظامه الأساسي بحصوله على ترخيص كبنك. وبذلك أصبح بإمكانه القيام بكل العمليات البنكية ما عدا عمليات التجارة الخارجية.

VI. المرحلة السادسة: 31 ماي 2005 تمويل تمويل الاستثمارات في قطاع العقار

قررت الجمعية غير العادية في 31 ماي 2005 بإعطاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بنك إمكانية تمركز أكثر في تمويل البناءات التحتية و النشاطات المرتبطة بالبناء لاسيما لانجاز أملاك عقارية ذات طابع مهني، إداري و صناعي، أيضا البناءات التحتية الفندقية، الصحية، الرياضية، التربوية، و الثقافية.

VII. المرحلة السابعة: 28 فيفري 2007 إعادة التمركز الاستراتيجي للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بنك

قررت الجمعية العامة العادية لـ 28 فيفري 2007 المرتبطة بإعادة التمركز الاستراتيجي للبنك السماح له بما يتعلق بالقروض التالية:

- القروض العقارية للخواص.
- القروض الرهنية بالنصوص القانونية السارية المفعول لدى البنك.
- القروض الاستهلاكية.
- القروض الاستثمارية.

كما تقرر منح القروض بصفة الأولوية و أساسية للموفرين و بصفة ثانوية لغير الموفرين بما يتعلق بتمويل الترقية العقارية فتم السماح لها باقتناء الأراضي لبناء السكنات و انجاز برامج السكن البرامج المختارة للتمويل هي البرامج الموجهة حصريا للموفرين.

ثانيا: تعريف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط -بنك

منذ تأسيسه عام 1964، تخصص الصندوق في جمع التوفير، منح القروض العقارية للخاص و الاستثمارية والاستهلاكية، بالإضافة إلى وكالاته 206 وكالة و 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الوطني، يتواجد الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط - بنك أيضا على مستوى الشبكة البريدية من اجل جمع توفير الأسر.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للوكالة والخدمات التي تقدمها

أولا: الهيكل التنظيمي للوكالة

نظرا للإصلاح البنكي الجديد، طرأت عدة تغيرات على الهيكل التنظيمي للبنوك وقد تغير الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك هو بدوره. حيث انقسم الهيكل التنظيمي للوكالة بميلة إلى جزئين، جزء مخصص للتعامل المباشر مع الزبائن (يختص بالعمليات التي تتطلب حضور الزبون مثل: فتح حساب بنكي) أما الجزء الثاني مخصص للعمليات التي لا تتطلب حضور الزبون شخصيا. سنذكر فيما يلي كل واحد على حدا :

I. الجزء الأول: ويتكون من مصلحتين

1. مصلحة المعاملات، ونجد فيها:

- أمناء الصندوق.
- موظفو الشباك، وتتحصر عملياتهم في فتح الحسابات البنكية.

2. المصلحة التجارية، ونجد فيها:

- المكلف بالاستقبال و التوجيه
- المكلف بالزبائن (الزبائن الطبيعيين)
- المكلف بالزبائن (الزبائن المعنويين، المؤسسات)

II. الجزء الثاني: ويتكون من أربع مصالح

(1) أمانة المصلحة، يتمثل دورها الأساسي في تسجيل كل الأوراق الصادرة و الواردة إلى البنك. وتتكون من:

- المكلف بتحليل القروض (الأشخاص الطبيعيين)
- المكلف بتقديم القروض (الأشخاص المعنويين)

(2) مصلحة المنازعات، ونجد فيها:

- قسم لمتابعة الأحداث و المنازعات.
- قسم أحداث ما قبل التقاضي.

(3) مصلحة الادخار والتدفقات النقدية، ونجد فيها:

- إدارة منتجات الادخار.
- إدارة التدفقات المالية.
- إدارة وسائل الدفع.

(4) مصلحة الدعم، ونجد فيها:

- الأمانة والتوجيه
- قسم المحاسبة.
- قسم الإدارة و التسويق⁽¹⁾.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والوثائق المطلوبة لقرض استثماري

لا تختلف الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط -بنك- عن تلك المقدمة من طرف البنوك الأخرى سوى القروض الممنوحة، حيث يقدم هذا البنك القروض العقارية وفيما يلي سنتطرق إلى كل من الخدمات المقدمة من طرفه وكذا أهم منتجاته كما يلي:

(1) خدمات الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط -بنك: وتتضمن ما يلي:

- صفة الموفر.
- فتح توفير السكن أو دفتر توفير شعبي.
- نسب التوفير سارية المفعول.
- شراء ملكية عقارية على أساس قيمة ملكية أخرى.
- القروض العقارية للخواص.
- التحويل، الصك المعمم.
- قرض لشراء مسكن لدى الخواص.
- قرض لشراء مسكن ترقوي.
- قرض لشراء مسكن اجتماعي تساهمي.
- قرض لشراء مسكن بيع فوق مخطط.
- قرض لبناء مسكن.

(1) - الملحق رقم (01).

- قرض لشراء قطعة ارض من اجل مسكن خاص.
- قرض لإنشاء مشروع استثماري.

(2) الوثائق المطلوبة لقرض استثماري

أولاً: الوثائق الإدارية

- طلب موقع من طرف الشخص الطالب للقرض، حيث يتكون الطلب من مبلغ القرض، مدة القرض موضوع القرض والضمانات المقدمة.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.
- العقد التأسيسي للشركة.
- نسخة مصادق عليها للكشف الرسمي للإعلانات القانونية (BOAL).
- مقررة للاستفادة من الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار.
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها من طرف الصندوق الوطني للسجل التجاري.
- نسخة من اعتماد النشاط.
- شهادة الوجود.
- التقارير الجبائية وغير الجبائية (CASNOS, CNAS) النسخ الأصلية وصور طبق الأصل.
- رقم التعريف الجبائي (NIF) ورقم التعريف الإحصائي (NIS).
- نسخة من سند الملكية أو عقد الإيجار.

ثانياً: الوثائق الجبائية و المحاسبية

- الميزانية المالية لثلاث سنوات سابقة
- وثائق جبائية وشبه جبائية جديدة (أقل من 3 أشهر).

ثالثاً: الاقتصادية و المالية

- دراسة تقنو_اقتصادية للمشروع.
- الفواتير الشكليه و العقد الإيجاري للتجهيزات والعتاد اللازمة للمشروع.
- رخصة البناء.
- مخطط هندسي وهيكلية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: دراسة لقرض استثماري

سنخصص هذا المبحث لدراسة طلب قرض استثماري مقدم من طرف شركة تضامن حديثة النشاط، قامت بإيداع الوثائق المذكورة سابقاً، من أجل إنتاج وحدة لإنتاج الحليب و مشتقاته.

ولقد تقدمت الشركة إلى وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك بطلب قرض استثماري لتمويل شراء تجهيزات إنتاجها كونها تمتلك محلاً لإقامة المشروع وبلغت قيمة القرض 37801000 دج، حيث يغطي القرض 40% من القيمة الاجمالية للمشروع.

وبهدف ضمان الحصول على القرض قدمت الضمانات التالية:

➤ الرهن الحيازي لمحل إقامة المشروع.

➤ الرهن العقاري لمسكن المسير.

➤ تأمين العتاد.

➤ كفالة قريب المسير.

مدة القرض 5 سنوات مع التسديد بدفعات نصف سنوية بمعدل فائدة 5.5 وإعفاء في السنة الأولى.

بعد التقدم بطلب القرض يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القروض في البنك بدراسة المشروع باتباع الخطوات التالية:

➤ التأكد من صحة المعلومة المقدمة من صاحب المشروع.

➤ القيام بزيارة ميدانية للمحل الذي سيقام فيه المشروع ومن أجل التأكد من أن المحل يتوافر على المواصفات اللازمة، ويقوم بهذه العملية خبير عقاري، فيحدد قيمة المحل، وما إذا كانت مطابقة للقيمة المقدمة من صاحب المشروع.

➤ يقوم بملاً وثيقة بنكية تتكون من المعلومات الشخصية لطالب القرض والمعلومات الخاصة بالمشروع و يمضيها طالب القرض.

➤ يقوم المكلف بالدراسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب الضرورية للتحليل.

➤ يعطي رأيه فيما يخص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض.

➤ يرسل ملف الدراسة إلى الوكالة لقيام بدراسة المشروع وإعطاء الموافقة بمنح القرض أو رفضه.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية و الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها البياني

أولاً: عرض الميزانيات المالية لثلاث سنوات

الجدول رقم (07): الميزانية المالية للسنة الأولى

الوحدة: 1000 دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
القيم الثابتة	.	الأموال الجماعية	10000
أراضي ومباني	46919	الأموال الخاصة	16150
تجهيزات الإنتاج	181	اعانات مستلمة	.
معدات وأدوات	5327	فرق إعادة التقدير	.
معدات النقل	1525	أرباح سنوات سابقة	.
تجهيزات وتركيبات	.	نتيجة الدورة	869
قيم ثابتة أخرى	.		
مجموع الأصول الثابتة الإجمالية	53952	مجموع الأموال الخاصة	27019
الاهتلاكات	5852	Non valeurs	40
الأصول الثابتة الصافية	48100	الأموال الخاصة الصافية	26979
كفالات مدفوعة	—	ديون الاستثمار	37801
حقوق على الشركاء	—	ديون اتجاه الشركاء	—
حقوق لأكثر من سنة	681	قروض متوسطة الأجل	—
مجموع VTI	681	مجموع الأموال المقترضة	37801
مجموع الأصول الثابتة	48781	الأموال الدائمة	64780
رأس المال العامل الموجب	15999	رأس المال العامل السالب	.
بضاعة	1800	ديون المخزونات	—
منتجات تامة	4080	الموردون و أوراق الدفع	—
مخزون العمل	—	تسبيقات و سلف	—
مخزون لدى الغير	—	دائنين آخرين	—
		ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء	—
		هيئات اجتماعية	—
		قروض أخرى لأقل من سنة	—

—	أرباح للتوزيع		
—			
—			
		5880	قيم الاستغلال
		—	تسبيقات للموردين
		6120	زبائن و فواتير قيد التحرير
		—	حقوق المخزونات
		—	تسبيقات على الحساب
		—	حسابات الخصوم المدينة
		—	تسبيقات الاستغلال
		6120	القيم غير الجاهزة
0	الخصوم المالية المتداولة	12000	الحقوق المالية المتداولة
12000	احتياجات رأس المال العامل	—	احتياجات رأس المال العامل
—	تسبيقات بنكية (ق ق أ)	2800	البنك + الحساب الجاري البريدي
—	أوراق مالية	1199	الصندوق
0	مجموع القروض المالية	3999	مجموع المتاحات
0	حسابات قروض الأصول	—	حسابات الخصوم المدينة
0	مجموع ديون متوسطة الأجل	15999	الأصول المتداولة
64780	مجموع الخصوم	64780	مجموع الأصول

المصدر : من إعداد الطلبة.

الجدول رقم(08): الميزانية المالية للسنة الثانية

الوحدة:1000دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
القيم الثابتة	-	الأموال الجماعية	10000
أراضي ومباني	-	الأموال الخاصة	16150
تجهيزات الإنتاج	46919	اعانات مستلمة	.
معدات وأدوات	181	فرق اعادة التقدير	.
معدات النقل	5327	أرباح سنوات سابقة	869
تجهيزات وتركيبات	1525	نتيجة الدورة	1014
قيم ثابتة أخرى	-		
مجموع الأصول الثابتة الإجمالية	53952	مجموع الأموال الخاصة	28033
الاهتلاكات	11704	Non valeurs	30
الأصول الثابتة الصافية	42248	الأموال الخاصة الصافية	28003
كفالات مدفوعة	-	ديون الاستثمار	30241
حقوق على الشركاء	-	ديون اتجاه الشركاء	-
حقوق لأكثر من سنة	354	قروض متوسطة الأجل	-
مجموع VTI	354		30241
مجموع الأصول الثابتة	42602		58244
رأس المال العامل الموجب	15642		-
بضاعة	750	ديون	-
منتجات تامة	4692		-
مخزون العمل	-	تسبيقات و سلف	-
مخزون لدى الغير	-	دائنين آخرين	-
			-

–	هيئات اجتماعية	5442	قيم الاستغلال
–	قروض أخرى لأقل من سنة	–	تسبيقات للموردين
–	أرباح للتوزيع	6120	زبائن و فواتير قيد التحرير
–		–	حقوق المخزونات
–		–	تسبيقات على الحساب
–		–	حسابات الخصوم المدينة
		–	تسبيقات الاستغلال
		6120	القيم غير الجاهزة
0	الخصوم المالية المتداولة	12000	الحقوق المالية المتداولة
11562	احتياجات رأس المال العامل	2856	احتياجات رأس المال العامل
–	تسبيقات بنكية (ق ق أ)	1224	البنك + الحساب الجاري البريدي
–	أوراق مالية		الصندوق
0	مجموع القروض المالية	4080	مجموع المتاحات
0	حسابات قروض الأصول	–	حسابات الخصوم المدينة
0	مجموع ديون متوسطة الأجل	15642	الأصول المتداولة
58244	مجموع الخصوم	58244	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة

جدول رقم (09): الميزانية المالية للسنة الثالثة

الوحدة: 1000 دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
القيم الثابتة	—	الأموال الجماعية	10000
أراضي ومباني	—	الأموال الخاصة	16150
تجهيزات الإنتاج	46919	اعانات مستلمة	.
معدات وأدوات	181	فرق إعادة التقدير	.
معدات النقل	5327	أرباح سنوات سابقة	1883
تجهيزات وتركيبات	1525	نتيجة الدورة	2090
قيم ثابتة أخرى	—		
مجموع الأصول الثابتة الإجمالية	53952	مجموع الأموال الخاصة	30123
الاهتلاكات	17556	Non valeurs	20
الأصول الثابتة الصافية	36577	الأموال الخاصة الصافية	30103
كفالات مدفوعة	—	ديون الاستثمار	22681
حقوق على الشركاء	—	ديون اتجاه الشركاء	—
حقوق لأكثر من سنة	681	قروض متوسطة الأجل	—
مجموع VTI	681	مجموع الأموال المقترضة	22681
مجموع الأصول الثابتة	36577	الأموال الدائمة الصافية	52784
رأس المال العامل الموجب	15999	رأس المال العامل السالب	—
بضاعة	1800	ديون المخزونات	—
منتجات تامة	4080	الموردون و أوراق الدفع	—
مخزون العمل	—	تسبيقات و سلف	—
مخزون لدى الغير	—	دائنين آخرين	—
	—	ضرائب الاستغلال الواجبة الأداء	—
	—	هيئات اجتماعية	—
	—	قروض أخرى لأقل من سنة	—

–	أرباح للتوزيع		
–			
–			
		5925	قيم الاستغلال
		–	تسبيقات للموردين
		6120	زبائن و فواتير قيد التحرير
		–	حقوق المخزونات
		–	تسبيقات على الحساب
		–	حسابات الخصوم المدينة
		–	تسبيقات الاستغلال
		6120	القيم غير الجاهزة
0	الخصوم المالية المتداولة	12000	الحقوق المالية المتداولة
-12000	احتياجات رأس المال العامل	–	احتياجات رأس المال العامل
–	تسبيقات بنكية (ق ق أ)	2914	البنك + الحساب الجاري البريدي
–	أوراق مالية	1248	الصندوق
0	مجموع القروض المالية	4162	مجموع المتاحات
0	حسابات قروض الأصول	–	حسابات الخصوم المدينة
0	مجموع ديون متوسطة الأجل	16207	الأصول المتداولة
52784	مجموع الخصوم	52784	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا: عرض الميزانيات المختصرة

الجدول رقم(10): الميزانية المالية المختصرة للسنة الأولى

الوحدة:1000دج

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	36577	75,3%	الأموال الدائمة	64780	100 %
الأصول المتداولة	16207	24,7%	الأموال الخاصة	26979	41,65%
قيم الاستغلال	5925	36,75 %	ديون طويلة الأجل	37801	58,35%
القيم غير الجاهزة	6120	28,25 %	ديون قصيرة الأجل	0	
القيم الجاهزة	4162	25 %			
مجموع الأصول	64780	100%	مجموع الخصوم	64780	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم(11): الميزانية المالية المختصرة للسنة الثانية

الوحدة:1000دج

الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	42602	73,14 %	الأموال الدائمة	58244	100%
الأصول المتداولة	15642	26,85 %	الأموال الخاصة	28033	48,08%
قيم الاستغلال	5442	34,79 %	ديون طويلة الأجل	30241	
القيم غير الجاهزة	6120	39,12 %	ديون قصيرة الأجل	0	51,92 %
القيم الجاهزة	4080	26,08 %			
مجموع الأصول	58244	100 %	مجموع الخصوم	58244	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة

الجدول رقم(12): الميزانية المالية المختصرة للسنة الثالثة

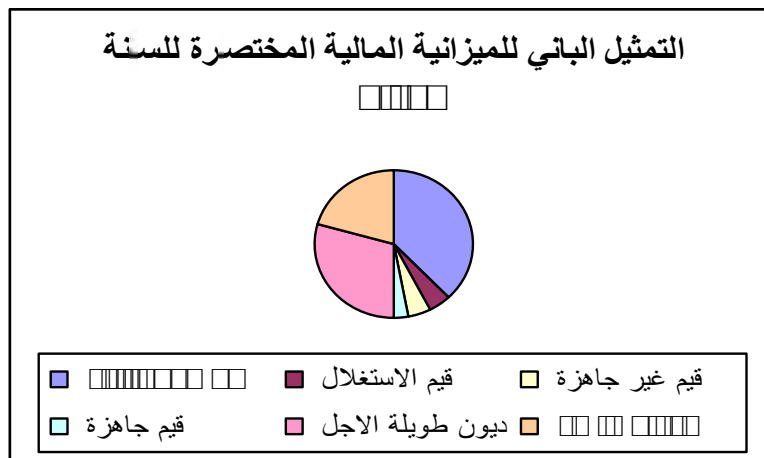
الوحدة:1000دج

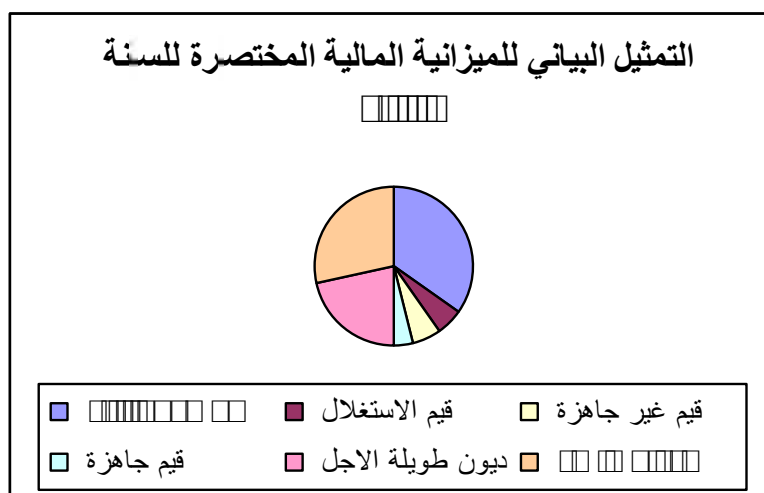
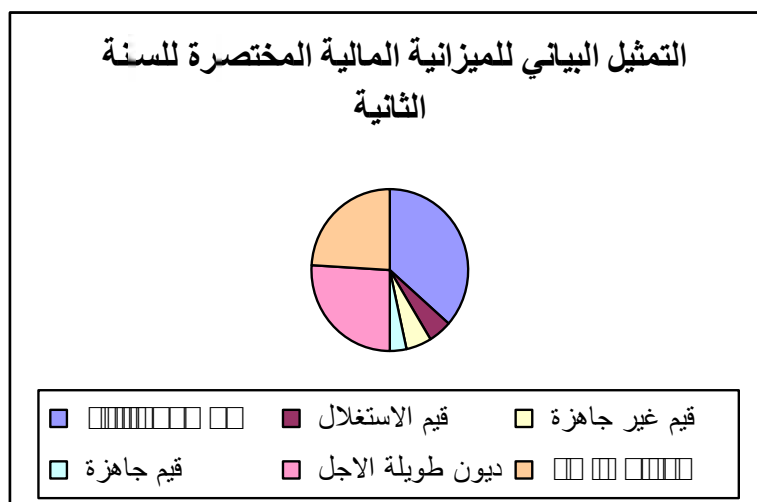
الأصول	المبالغ	النسبة	الخصوم	المبالغ	النسبة
الأصول الثابتة	36577	% 69,29	الأموال الدائمة	52784	% 100
الأصول المتداولة	16207	% 30,71	الأموال الخاصة	30123	%57,03
قيم الاستغلال	5925	% 36,55	ديون طويلة الأجل	22681	%42,97
القيم غير الجاهزة	6120	% 37,76	ديون قصيرة الأجل	0	
القيم الجاهزة	4162	% 25,69			
مجموع الأصول	52784	% 100	مجموع الخصوم	52784	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

ثالثا: عرض التمثيل البياني لكل ميزانية مختصرة

التمثيل البياني للميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاث





المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

أولاً: حساب مؤشرات التوازن المالي

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري توصلنا الى ان تحليل القرض الاستثماري ودراسته من طرف البنك يتطلب حساب مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

وسنحاول في هذا المطلب حساب بعض المؤشرات و النسب التي لها بعد تحليلي أكثر في تقييم نشاط
الوضعية المالية للشركة.

i. مؤشرات التوازن المالي

1- رأس المال العامل:

جدول رقم (13): تغيرات رأس المال العامل الصافي

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
52784	58244	64780	الأموال الدائمة
36577	42602	48781	الأصول الثابتة
16207	15642	15999	رأس المال العامل

المصدر: إعداد الطلبة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل في السنة الأولى موجب حيث تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة بالكامل و يبقى هامش أمان للمؤسسة يقدر ب 15.999.000 دج.

أما في السنة الثانية فقدّر ب 15.642.000 دج أي أنه في تناقص بنسبة 2% لكنه يبقى موجب , و يفسر ذلك بزيادة الأصول الثابتة مقارنة بالسنة الأولى و شروع الشركة في تسديد القرض لأنها كانت تتمتع بإعفاء في السنة الأولى.

وفي السنة الثالثة ارتفع بنسبة 1% قدر ب 16.207.000 دج اي انها في تزايد مستمر، وعلى العموم فرأس المال العامل يحقق وضعية متوازنة بالنسبة للشركة.

2- رأس المال العامل الخاص

جدول رقم (14): تغيرات رأس المال العامل الخاص

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
30103	28003	26979	الأموال الخاصة
36577	42602	48781	الأصول الثابتة
(6474)	(14959)	(21802)	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب في السنوات الثلاثة أي أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة و هذا ما يفسر طلب القرض الاستثماري بالنسبة للشركة. إلا أنه في تناقص بنسبة 33% و 70% على التوالي و يفسر ذلك بزيادة الأموال الخاصة. و هذا يعني أن وضعية الشركة في تحسن.

3- رأس المال العامل الخارجي:

جدول رقم(15): تغيرات رأس المال العامل الخارجي

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
52784	58244	64780	مجموع الخصوم
30103	28003	26979	الأموال الخاصة
22681	30241	37801	رأس المال العامل الخارجي

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: إن رأس المال العامل الخارجي موجب لكنه في تناقص بنسبة 19% و 39% على الترتيب مقارنة بالسنة الاولى. و يفسر عذا الانخفاض بتناقص الديون طويلة الاجل أي تسديد الشركة لديونها بشكل تدريجي وهذا ما يدل على انها قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك وهذا مؤشر جيد.

4- احتياجات رأس المال العامل:

جدول رقم(16): تغيرات احتياجات رأس المال العامل

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
16207	15642	15999	الأصول المتداولة
4162	4080	3999	القيم الجاهزة
0	0	0	سلفات مصرفية
0	0	0	ديون قصيرة الأجل
12045	11562	12000	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة، و هذا يعني أن الشركة في حاجة إلى موارد لتمويل دورة استغلالها، فالقيم الجاهزة وحدها لا تكفي لتمويل الدورة.

5- تحليل الخزينة:

جدول رقم(17): تغيرات الخزينة

الوحدة:1000-دج

(3)	(2)	(1)	
16207	15642	15999	رأس المال العامل
12045	11562	12000	احتياجات رأس المال العامل
4162	4080	3999	الخزينة

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: يظهر الجدول السابق إن رصيد الخزينة موجب و في تزايد مستمر وهذا راجع لانعدام الديون قصيرة الأجل وهذا ما يضمن وجود متاحات في الخزينة أي وجود سيولة لمواجهة الالتزامات الحالية وعلى الشركة استغلال ذلك.

6- التمويل الذاتي:

جدول رقم(18): تغيرات التمويل الذاتي

الوحدة:1000-دج

(3)	(2)	(1)	
2090	1014	869	نتيجة الدورة
17556	11704	5852	الاهتلاكات
19646	12718	6721	التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: من خلال الجدول يتضح لنا أن التمويل الذاتي للشركة في تزايد و هذا مؤشر جيد، كما أن قيمته أقل من قيمة القسط السنوي الذي يجب أن تدفعه سنويا للبنك و هذا ما يجب أن يكون.

ثانيا: النسب المالية

1- نسبة التمويل الدائم :

جدول رقم(19): نسبة التمويل الدائم

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
52784	58244	64780	الأموال الدائمة
36577	42602	48781	الأصول الثابتة
1,44	1,36	1,32	% التمويل الدائم

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: إن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد "1" خلال السنوات الثلاث، مما يدل على أن الأصول الثابتة مغطاة بالكامل بالأموال الدائمة (1,32, 1,36, 1,44) على الترتيب، و الجزء الباقي من الأموال الدائمة تغطي به الشركة الأصول المتداولة وهذا يعني أنها في وضعية جيدة.

2- نسبة التمويل الذاتي:

جدول رقم(20): نسبة التمويل الذاتي

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
30103	28003	26979	الأموال الخاصة
36577	42602	48781	الأصول الثابتة
0,82	0,65	0,55	% التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من "0,5" خلال السنوات الثلاث، في السنة الأولى تقدر بـ "0,55" مما يعني أن الأموال الخاصة تغطي أكثر من نصف الأصول الثابتة لترتفع في السنة الثانية والثالثة و تقدر بـ "0,65" و "0,85" على التوالي، وهذا يعني اعتماد الشركة على نسبة قليلة من الديون طويلة الأجل لتمويل أصولها الثابتة، أي أنها تتمتع بالاستقلالية المالية.

3- نسبة الاستقلالية المالية:

جدول رقم(21): نسبة الاستقلالية المالية

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
30103	28003	26979	الأموال الخاصة
22681	30241	37801	مجموع الديون
1,32	0,92	0,71	% الاستقلالية المالية

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: إن هذه النسبة تعكس مدى استخدام الشركة للديون في نشاطها وهي أقل من "1" في السنتين الأولى والثانية أي أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية، غير أنها حققت ذلك في السنة الثالثة وأصبحت نسبة الاستقلالية المالية "1,33" وهذا جيد بالنسبة للشركة.

4- نسبة قابلية السداد:

جدول رقم (22): نسبة قابلية السداد

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
22681	30241	37801	مجموع الديون
52784	58244	64780	مجموع الأصول
0,43	0,52	0,58	% قابلية السداد

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة قابلية السداد تساوي "0,58" في السنة الأولى، أي أن الشركة تمول أكثر من نصف أصولها بالديون طويلة الأجل أي بقيمة القرض وهذا ليس محبذاً. لكن هذه النسبة بدأت تنخفض لتصل إلى "0.43" وهذا مؤشر حسن، و يفضل أن تساوي "0.5".

5- نسبة المردودية لرأس المال الخاص:

جدول رقم(23): نسبة المردودية لرأس المال الخاص

الوحدة: 1000 دج

(3)	(2)	(1)	
2090	1014	869	النتيجة الصافية
30123	28003	26979	الأموال الخاصة
0,07	0,04	0,03	% المردودية لرأس المال الخاص

المصدر: من إعداد الطلبة

التعليق: إن نسبة المردودية في تزايد خلال السنوات الثلاث و تمثل المردودية الحقيقية التي تحققها الشركة باستخدام رأس المال الخاص، لكن نسبتها تبقى ضئيلة.

ثالثا: قرار البنك فيما يخص طلب القرض الاستثماري

1. تحليل الهيكل المالي:

من خلال التحليل الذي قام به المكلف بدراسة طلبات القروض في البنك وتحليله للوضعية المالية للشركة من أجل منحها القرض الاستثماري، توصل إلى أن المؤسسة تحقق رأس مال عامل موجب يشير إلى وضعية متوازنة ويضمن هامش امان جدير بالذكر يؤمن تغطية منطقية لدورة الاستغلال.

كما ان نسبة الديون طويلة الأجل تمثل 58% في السنة الأولى للتناقص و تصبح 43% في السنة الثالثة أي ان المؤسسة بدأ تتمتع بالاستقلالية المالية. إضافة إلى انها تحقق رقم أعمال متزايد كون أن السلعة التي تنتجها ضرورية وواسعة الاستهلاك.

2. دراسة المخاطر:

- إن المؤسسة ليس عليها أي التزامات جبائية أو شبه جبائية لأنها تتمتع بإعفاء لمدة 3 سنوات من الضرائب على أرباحها.
- إنتاج المؤسسة للحليب و مشتقاته يتمتع بقبول في السوق وهذا ينفي وجود مخاطر تجارية.
- صاحب المشروع يتمتع بسمعة جيدة وخبرة كافية لممارسة النشاط التجاري ويمتلك شهادة الكفاءة المهنية.

وعليه فقرار البنك هو الموافقة على منح القرض الاستثماري للشركة.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية التي قمنا بها و التي شملت قرضا استثماريا قامت بطلبه شركة حديثة النشأة، وباستخدام أهم المؤشرات والنسب المالية الدالة على وضعيتها لتقدير إمكانية السداد وكذا إمكانية حدوث مخاطر خلصنا إلى أن هذه الشركة تتميز بوضعية مالية، كما أن لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك وتسديد مبلغ القرض، ولديها مرد ودية جيدة كون أن منتجها واسع الاستهلاك وهذا ما يجنبها في الوقوع في المخاطر التجارية.

إضافة إلى سمعة العميل الجيدة وخبرته وكفاءته في إدارة المشروع، وعلى هذا فان طلب الشركة للقرض مقبول بناء على الدراسات السابقة والوضعية التي تمتاز بها الشركة وكذا الضمانات المقدمة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

لقد سعينا من خلال البحث الذي قدمناه إلى إظهار مدى أهمية المؤسسات المصرفية في الاقتصاد المعاصر خاصة البنوك التجارية التي تعددت أشكالها ووظائفها وتوسعت في الخدمات التي تقدمها. حيث تعتبر البنوك التجارية شريان الاقتصاد من خلال تمويلها للاقتصاد الوطني، حيث تمثل أهم جزء في تمويل أصحاب العجز في الأموال من خلال ما يسمى بالوساطة المالية، وهو تمويل غير مباشر.

لكن هذا لا يعني حصول المؤسسة على القرض يكون بشكل فوري وبطريقة إدارية سريعة، وإنما يتم عبر دراسة طلب القرض لتجنب المخاطر الناجمة عنها، وهذا يستوجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة باستعمال تقنيات التحليل المالي وكل ما يرتبط بالدراسة المالية المعمقة. ولتسليط الضوء أكثر على موضوع التحليل المالي ودوره في منح القروض خاصة الاستثمارية والتزود بمعلومات أكثر واقعية وميدانية، تمت الدراسة لطلب قرض استثماري لما يمثله من أهمية في الاقتصاد الوطني، وتم اختيار وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بميلة للتطبيق الميداني. وعلى أساس التريص الذي قمنا به توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

➤ الجهاز المالي والمصرفي والبنوك التجارية خصوصا تمثل أداة للتمويل غير المباشر، وتطورت وظائفها وتنوعت صناعاتها في محيط عالمي جديد، ضمن إطار العولمة والمنافسة الدولية وانفتاح الأسواق والاندماج العالمي، ورغم أن بنوكنا لا تزال بعيدة عن هذا المستوى إلا أنها غير بعيدة عن هذه التحولات وباشرت بعضها وتم تحرير أنشطتها وبعض البنوك العمومية باشرت عمليات الخصخصة.

➤ يحضى التحليل المالي بمكانة هامة لدى البنوك باعتباره وسيلة لاكتشاف نقاط القوة والضعف في المركز المالي ومن ثمة السياسة المالية المتبعة، فكلما كانت أدواته فعالة في تحليل النتائج كان الضمان أكثر لتحصيل القرض، فهو وسيلة وليس هدف، وهو ما يتطابق مع الفرضية الأولى ويؤكدنا نؤكد على أهميته.

➤ إن استخدام تقنيات وأدوات التحليل المالي لدراسة القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة الطالبة للقرض الاستثماري يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة المالية ومدى نجاعة سياستها المالية سوف يضمن نوعا ما تحصيل القروض وبأقل الخسائر، وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية.

ولأهمية هذه الدراسة في ضمان أموال البنك يتطلب ذلك منه توفير كفاءات عالية أو وجود أشخاص مؤهلين قادرين على التحليل وتفسير مؤشرات ونسب التوازن بما يعطي بعدا تحليليا واضحا ودقيقا وبالتالي صياغة القرار الائتماني بالمنح أو الرفض.

غير أن الدراسة التحليلية لا تغني عن الاستعلام عن سمعة طالب القرض وكذا كفاءته وخبرته في إدارة الأموال (القرض)، وعلى هذا الأساس تتطلب عملية دراسة القروض المطلوبة وقتا أطول تخوفا من تعثر الديون والوقوع في حالة عدم السداد، وأن الضمانات غير كافية في حالة عدم التأكد من صحتها أو أن قيمتها لا تغطي مبلغ القرض بشكل كاف.

ومن خلال الدراسة النظرية والحالة التطبيقية استطعنا الوصول إلى مجموعة نتائج موافقة للفرضيات، وهو ما يجعلنا نقدم على إعطاء جملة من التوصيات.

الاقتراحات و التوصيات:

➤ ضرورة مواصلة إصلاح الجهاز المصرفي والمالي بشكل عميق، حتى يتمكن من الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الوطني والتكيف مع التطورات العالمية بكفاءة وفعالية.

➤ يتطلب على البنوك تطوير أدائها، بتحسين طرق عملها، واستخدام التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال خاصة ضمن ما يسمى النقود الالكترونية والبنوك الالكترونية والوصول لاحقا إلى البنوك المحمولة.

➤ ضرورة ترقية مستوى العنصر البشري ليتأقلم مع التطورات التكنولوجية.

➤ ضرورة توخي الدقة والحذر في دراسة ملفات قروض الاستثمار بتحديد المخاطر وقياسها والعمل على التقليل من نتائجها.

➤ البحث عن طرق تمويل حديثة كالتمويل عن طريق "رأس المال المعاصر" والتمويل الإيجاري و محاولة الاقتراب من صيغ التمويل الإسلامية و الاستفادة منها.

على ضوء دراستنا لموضوع التحليل المالي ودوره في منح قروض الاستثمار في ظل اقتصاد السوق توصلنا إلى معرفة أهمية قروض الاستثمار في الاقتصاد الوطني ودور القطاع المصرفي في تمويله في إطار التمويل غير المباشر.

ولحيوية الموضوع وأهميته جعلنا نكتشف أن هناك جوانب مناقشتها و دراستها، وهي لا تندرج ضمن اشكاليتنا بل تمثل تساؤلات نود أن يهتم بها الطلبة في الدفوعات الموالية وهي:

• ما مدى فعالية التحليل المالي في منح قروض الاستثمار، وهل تتحكم فيه البنوك الجزائرية ؟ و هذا في إطار مقارنة بين بنكين أو أكثر.

-
- ما مدى اعتماد أصحاب القرار في منح قروض الاستثمار على التحليل المالي، ضمن الإطار الكلي لدراسة ملف القرض ؟
 - هل يمكن إرجاع تعثر القروض المصرفية لضعف الاهتمام بالتحليل المالي أم هناك أسباب أخرى وجيهة ؟

في الأخير نؤكد عل أهمية وحيوية الموضوع وخاصة لبحث موسع في شتى التخصصات، وهي محاولة لا ندعي فيها الإلمام الكامل بجوانب الموضوع، ونلتمس من أساتذتنا الكرام والمشرفين على البحث العلمي التوجيه والنقد، وهذا يشكل حافزا لنا ولغيرنا لمواصلة المشوار.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1_ الكتب

1. بكري انس، الصافي وليد، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، طبعة 2010.
2. تايه النعيمي عدنان، التميمي ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2008.
3. جلال ابراهيم، التحليل المالي في الأعمال التجارية، دار الكتاب الحديث 2011.
4. جلدة سامر، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2011.
5. الحسيني فلاح حسن، الدوري مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن، 2008 .
6. رضا ارشد عبد المعطي، جودة محفوظ أحمد، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع 1999.
7. رمضان زياد، جودة محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، طبعة 2006، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010.
9. عقل محمد مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة العربية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. العصار رشاد، رياض الحلبي، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2000.
11. سحنون محمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003.

12. شاكِر محمد منير وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، 2008.
13. شامية أحمد زهير، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
14. الشواورة فيصل محمود، مبادئ الإدارة المالية، إطار نظري ومحتوى عملي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013.
15. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 .
16. مطر محمد، الإتجاهات في التحليل الائتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003.
17. الوادي محمد حسين وآخرون، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

2_ الرسائل والأطروحات

18. إيدار ليندة، بهلول سهام، تقنيات وإجراءات منح القروض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، علوم اقتصادية، البويرة 2009 ,
19. جعدي أمال وعراب ثمانية، التقنيات البنكية في منح القروض، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس، نقود مالية وبنوك، المركز الجامعي العقيد أكلي أوالحاج، البويرة 2010_2011.
20. بن الساسي مريم، بن عزوز مريم، أثر الرقابة البنكية على منح القروض المصرفية، رسالة مكملة لنيل شهادة ليسانس، تخصص بنوك، المركز الجامعي ميلة 2014_2015.
21. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (دراسة حالة)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية_ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري _ قسنطينة 2011_2012.
22. ولد الشيخ موسى، البنوك التجارية ودورها في التنمية الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر 2003_2004.

3_ بحوث وملتقيات ومحاضرات.

23. الحياي وليد ناجي، التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك 2007.

24. القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

كتب و مواقع الكترونية .

1. Conso la gestion financière del'entreprise^{7e} edition tome02 DuNOD
2. Elie cohin, analyse financière, ED.
3. <http://www.onefd.edu.dz>
4. <http://www.djelfa.info/vb/shauthread.php?t=230669>, 25-02-2016-19:50.
5. <http://ejabat.google.Com>

الملخص:

يعد القطاع البنكي الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، فالبنوك التجارية تعتبر من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، حيث ينصب نشاطها على جمع الودائع ومنح القروض. هذه الأخيرة تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك، لذلك يلجأ إلى اعتماد جملة من المؤشرات المالية عند منحه للقروض الاستثمارية، ويساعده في ذلك تقنيات التحليل المالي الذي بدوره يعطي صورة حقيقية عن إمكانات المؤسسة ومدى نجاعة سياستها المالية. وحتى تتمكن من معرفة أهم المؤشرات المالية التي تستخدمها البنوك التجارية عند اتخاذها لقرار منح القروض الاستثمارية قمنا بهذا البحث، وقد وقع اختيارنا على الصندوق الوطني للاحتياط والتوفير-بنك لتطبيق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري وتوصلنا إلى أن للتحليل المالي أهمية بالغة لدى البنوك التجارية في تقييم نشاط طالب القرض و الحكم على حسن استخدامه له في ظل المخاطر المرتبطة به.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، القروض الاستثمارية، التحليل المالي، المؤشرات المالية.

Résumé:

Le secteur bancaire du système nerveux de tout système économique, les banques commerciales sont considérés comme des intermédiaires financiers les plus importants de l'économie, où son activité concentrée sur la collecte de dépôts et l'octroi de prêts. Cette dernière est l'une des décisions les plus difficiles prises par la banque, il recourt à adopter un ensemble d'indicateurs financiers lors de l'octroi de prêts à l'investissement, et est aidée par l'analyse financière qui à son tour donne une image fidèle du potentiel de l'institution et la mesure de l'efficacité des techniques de la politique budgétaire. Et vous pouvez voir les indicateurs financiers les plus importants utilisés par les banques commerciales quand ils prennent la décision d'accorder des prêts d'investissement nous cette recherche, a été sélectionné a signé la National Endowment for réserves et de l'épargne bancaire pour l'application de ce qui a été abordé dans la partie théorique, et nous avons déterminé que l'analyse financière d'une importance cruciale pour les banques commerciales évaluation de l'activité de prêts aux étudiants et le bon jugement de l'utiliser à la lumière des risques qui y sont associés.

Mots clés: banques commerciales, les prêts d'investissement, analyse financière, les indicateurs financiers

الملاحق

Annexe 1:

ORGANIGRAMME DE L'AGENCE (Catégorie 1)

Directeur d'Agence

GER du Front Office

MANAGER Back Office

Service Transactionnel

LE ou LES
caissiers

Les
guichetiers
payeurs

Service Commercial

Charge
d'accueil et
d'orientation

Chargés
de clientèle
<<Particuliers>>

Chargés
de clientèle
<<Entreprise>>

Service
Secrétariat
Engagements

Analyste
de crédit
<<Particuliers>>

Analyste
de crédit
<<Entreprise>>

Service
litiges et
Evènements

Gestion
des
evenements

Pre-
contenteux

Service
Epargne, flux
financiers
et MDP

Gestion
des produits
d'Epargne

Gestion
des flux
Financiers

Gestion
des moyens
de Paiements

Service
Support

Secrétariat

Comptabilité

Administration
et logistique

المحور رقم (1)



البنك المركزي الجزائري - بنك الجزائر
بنك الجزائر - بنك الجزائر

financement des investissements.

1) Dossier juridique et administratif :

- Demande de crédit datée et signée (cachet) par le gérant reprenant le montant, la durée, l'objet du crédit et les garanties proposées ;
- Copie de la pièce d'identité (CN ou PC) de la personne habilitée à engager la société.
- Copie des statuts juridiques de la société ;
- Copie du BOAL ;
- Copie de la décision de ANDI s'il y a lieu ;
- Copie du registre de commerce le cas échéant ;
- Copie de l'agrément d'exercice pour des domaines spécifiques ;
- Copie de l'acte de propriété du terrain abritant le projet publié et enregistré ou acte de concession au nom du client, et copie du livret foncier le cas échéant ;
- Certificat d'existence pour les nouvelles créations (impôts) ;
- Certificat négatif d'hypothèque récent (moins d'un mois) (conservation foncière) ;
- L'autorisation de consultation de la centrale des risques de la Banque d'Algérie (modèle CNEP) ;
- Le justificatif de la situation apurée du client vis-à-vis de l'administration fiscale et parafiscale. (CNAS, CASNOS, extrait de rôle), (les originaux + copies) ;
- NIF+ NIS ;
- CV et références techniques du client ;
- Copies des différentes autorisations administratives, le cas échéant ;
- Le plan qualité tourisme s'il y a lieu (mise à niveau ou modernisation) ;
- Promesse de vente notariée du terrain à acquérir.

2) Dossier technique :

- L'évaluation financière du terrain et des biens mis en garantie ;
- (Expertise par un BET expert conventionné avec la CNEP/Banque) ;
- Les plans architecturaux portant visa de la Direction de l'Urbanisme et de la Construction ;
- Copie du permis de construire en cours de validité ;
- Le planning de réalisation (durée de réalisation) ;
- Devis estimatif et descriptif du projet ;
- Les justificatifs des dépenses déjà réalisées dans le cadre du projet.

3) Dossier financier :

- Le plan de financement ;
- Le plan de trésorerie ;
- Une étude technico-économique exhaustive avec description valorisée et détaillée du programme d'investissement (l'étude de marché doit être chiffrée, détaillée, justifiée et surtout réaliste et fiable) ;
- Le plan de charge du client ;
- Bilan d'ouverture pour les nouvelles créations ;
- Bilan et TCR des trois derniers exercices pour les entreprises en activité ;
- Les bilans et TCR prévisionnels couvrant la durée du crédit et comportant, la signature et le cachet des personnes habilitées (gérant et comptable) ;
- Factures proformats pour les équipements à acquérir ;
- Justificatifs de paiement des frais d'étude du dossier (une fois le dossier est complet).



الملاحق رقم (03)
الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط - بنك
Caisse Nationale d'Epargne et de Prévoyance-Banque

DEMANDE DE FINANCEMENT/ENTREPRISES

IDENTIFICATION DU DEMANDEUR

Nom : Prénom:.....
Date de naissance:.....à:..... Wilaya :.....
Adresse :..... Wilaya :.....
En qualité de :.....
Téléphone Fixe :..... Fax :..... Mobile:.....
e-mail :..... Site web:.....

IDENTIFICATION DE L'ENTREPRISE

Raison sociale:.....
Adresse du siège social :.....
Nature de l'activité:.....

CRÉDITS EN COURS

A la CNEP-Banque :

Nature du crédit	Agence domiciliaire	Remboursement à jour	
		OUI	NON
Crédits aux particuliers			
Crédits d'investissement			
Crédits aux promoteurs			
Crédits par signature			

Auprès d'autres banques

Nature du crédit	Nom de la banque et agence domiciliaire	Remboursement à jour	
		OUI	NON
Crédits aux particuliers			
Crédits d'investissement			
Crédits d'exploitation			
Crédits aux promoteurs			
Crédits par signature			
Leasing			
Autres			

N° de Compte	Portefeuille	Capitale : Internet : Taxe :	Echéance	Lieu et Date de Création	Montant
--------------	--------------	------------------------------------	----------	-----------------------------	---------

BILLET A ORDRE

Je m'engage a payer contre ce billet a ordre
A l'ordre de la CNEP/BANQUE ; Agence de MILA RUE ZERROUKI HOCINE MILA

La somme (en lettre) :
Valeur en présentation :

المبلغ ١٠٠٠٠٠٠

SOUSCRIPTEUR

.....Domiciliation.....

SIGNATURE DU SOUSCRIPTEUR

Bon pour la somme de :DA

Porter la mention manuscrite « BON POUR LA SOMME DEDA »
Porter la mention manuscrite « BON POUR AVAL »

Dossier N° :
Billet a Ordre N° :

CACHET DE LA BANQUE

TIMBRE FISCAL